

IRAQ. WIZARIT AL-NAFT

BAYAN WIZARIT AL-NAFT

A barcode sticker from Princeton University Library, featuring vertical black bars of varying widths and the text "PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY" at the top.

32101 007782384

2271.504585.317

Iraq. Wizarit al-Naft
Bayan Wizarit al-Naft

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
XXXXXX DUE FEB 1995 RECEIVED DEC 10 1994		OCT 1999	
DUE JUN 15 1990 [REDACTED] DUE JUN 15 1991			
OCT 12 1999			

بيان وزارة النفط

الصادر بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٦١

عن نتيجة المفاوضات

مع شركات النفط

Iraq, Wizārat al-Naft.

Bayān Wizārat al-Naft

بيان وزارة النفط

المصدر بتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩٦١

عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط العاملة في العراق

و

النص الكامل لمحضر الاجتماعات الثلاثة التي عقدت

في

مقر سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم

رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة

بتاريخ ٢٨ ايلول و ٨ و ١١ تشرين الاول ١٩٦١

بين الجانب العراقي و وفد شركات النفط



2271
504585
317



بيان وزارة النفط

الصادر بتاريخ ١٧ - ١٠ - ١٩٦١

عن نتيجة المفاوضات مع شركات النفط

1-28-63

University of Baghdad

filed

١ - كانت هذه الوزارة قد أوضحت في بيانها الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٦١ المطالبات العادلة الى تقدم بها الجانب العراقي خلال المفاوضات التي جرت مع ممثلي شركات النفط العاملة في العراق بعد قيام الثورة المباركة في ١٤ تموز ١٩٥٨ كما أوضحت بأن موقف الشركات التسعفي لم يتبدل ، وأن الشركات تعمدت التسويف والمماطلة بقصد كسب الوقت للتحري والاستئثار بالمناطق الغنية بالنفط ولتنفيذ اغراضها دون الالتفات الى مصلحة الشعب ودون مراعاة وجهات النظر العادلة التي ابداهها الجانب العراقي . وبالنظر الى التعمد في اطالة المفاوضات دون جدوى ، والى موقف الشركات المتعسف الذي يضر بمصلحة العراق ضررا بليغا ، فقد اخبر سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم الشركات بتاريخ ٦/٤/١٩٦١ بأن الشركات لا يمكنها الاستمرار على التفريط أو التلاعب بحقوق الشعب بعد الآن وأن عليها ان توقف عمليات التحري والحفر خارج مناطق النفط المستثمرة فعليا حتى يتم التوصل الى اتفاق عادل بين الطرفين يضمن حق الشعب ويوقف الشركات عن الاحتكار والاستغلال غير المشروع .

٢ - وفي شهر حزيران الماضي تقدمت الشركات بطلب لاستئناف المفاوضات وأشارت الى أنها قد اتخذت الاجراءات اللازمة لتغيير أعضاء وفدها المفاوض وأن هذا الوفد سيكون مزودا بصلاحيات واسعة تمكنه من التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية وحسم المواضيع الموقوفة جميعا . وعلى هذا الاساس فقد استؤنفت المفاوضات بين الطرفين بتاريخ ٢٤/٨/١٩٦١ وعقدت ثلاثة اجتماعات ، وقد طلب وفد الشركات في الاجتماع الثالث المنعقد بتاريخ ٢٨/٨/١٩٦١ اعطائه مهلة تتراوح بين الثلاثة والاربعة اسابيع ليتسنى له العودة الى لندن لدراسة مطالبات الحكومة النهائية مع المعنيين هناك ثم اعداد مذكرات تتضمن شرح وضع الصناعة النفطية تمهيدا لعودة الوفد الى بغداد لاستئناف المفاوضات ثانية ، مشيرين الى انهم يأملون أن تلبي مذكراتهم طلبات الحكومة .

وبتاريخ ٢٨/٩/١٩٦١ استؤنفت المرحلة النهائية من المفاوضات وتقدمت الشركات بمذكراتها التي لم تتضمن سوى ابراز وجهة نظرها في عدم تلبية طلبات الحكومة العادلة متذرة بمعاذير واهية لا يمكن الاخذ بها نظرا

لما تضمنته من مغالطات وادعاءات لا تنطلي على المفاوض العراقي الذي صبر طويلا بقصد التوصل الى نتيجة عادلة واستخلاص حق الشعب .

وبعد ان عقدت ثلاثة اجتماعات في المفاوضات الاخيرة كان آخرها الاجتماع المنعقد مساء يوم الاربعاء ١١/١٠/١٩٦١ تبين اصرار وفد الشركات على عدم الاستجابة لمطالب العراق العادلة ، وبصورة خاصة الامور الرئيسية منها كمساهمة العراق بحصة ٢٠٪ مع الشركات ، وكرزادة العوائد للعراق من الارباح بأكثر من ٥٠٪ ، وأن الشركة ترى أن التسليم بذلك هو ضرب من المستحيلات ، كما ترى أن هذين المطلبين الرئيسيين ليسا من الحقوق المشروعة ، أي مشاركة العراق بالخصص مع الشركات وزيادة عوائد الارباح التي تصيب العراق لا يمكن التسليم بها مطلقا ، مع أن الشركة بذلك تخالف نصوص الاتفاقيات التي تضمن حق العراق كما هو واضح من نص المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التي جاء فيها تحت عنوان « ما بين الراقيدين » ما يلي :- « لقد تم الاتفاق بأنه في حالة تكوين شركة نفط خاصة بالشكل المار الذكر فإنه سيسمح للحكومة الوطنية أو المصالح الوطنية الاخرى - اذا رغبت في ذلك - في أن تساهم بنسبة ٢٠٪ من المال الخاص بتلك الشركة » ، وقد نص على هذه المشاركة كذلك في صلب اتفاقية الامتيازات المفقودة بين العراق والشركات المعنية .

وأن المطالب الثاني (وهو زيادة عوائد العراق من الارباح) أصبح قاعدة أساسية في الامتيازات التي تعقدها الشركات في جميع أنحاء العالم بالنظر لتطور الزمن ووعي الشعوب ومطالبتها بحقوقها المشروعة . ولكن الشركات الاحتكارية تنكر على العراق هذا الحق ايضا وهي ترغب أن تستمر بأساليب المراوغة في مفاوضاتها وعدم التسليم بأى مطلب رئيسي مشروع للعراق ، الامر الذي تسبب عنه انقطاع هذه المفاوضات وتوقفها دون التوصل الى نتيجة مرضية .

٣ - أن الحكومة العراقية تعلن بأنها تتمسك بحق العراق المشروع ولا يمكنها التنازل عن هذا الحق مطلقا ، وأنها ازاء موقف الشركات التعسفي الذي يضر بمصلحة الشعب في الجمهورية العراقية الخالدة ترى نفسها بعد هذه المفاوضات الطويلة ملازمة باتخاذ الخطوات الشرعية الكفيلة بضمان مصلحة العراق وفقا للقوانين دون الاضرار بمصلحة الشركات المقبولة .

محضر الاجتماع المنعقد

في مقر سيادة الزعيم الامين

بتاريخ ٢٨-٩-١٩٦١

بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة
سيادة الاستاذ محمد سلمان وزير النفط
سيادة الدكتور طلعت الشيباني وزير التخطيط
سيادة الاستاذ محمد حديد وزير المالية السابق
سيادة الاستاذ عبداللطيف الشواف المحافظ العام للبنك المركزي العراقي

الحاضرون عن شركات النفط :

المستر فيشر
المستر ستيفنس
المستر هريج
المستر ريشارد برد
المستر ستيوارت
الزعيم : لقد سافر السيد فيشر وبقية اعضاء الوفد خلال هذه المدة وان شاء الله تكون اخبارهم سارة .

فيشر : صارت عندنا فرصة لاعداد المذكرة التي قدمناها ونترك لسيادتكم الحكم على نتائج الموضوع .

الزعيم : المعلومات التي تضمنتها هذه الكراسة التي قدمتموها معروفة لدينا .
فيشر : خلال غيابنا اعددنا هذه المذكرة التي سلمناها لسيادة وزير النفط يوم أمس .

الزعيم : قبل حوالي الاسبوع أو العشرة أيام قرأت ما يشبه هذه المذكرة أو ما هو على غرارها .

فيشر : نعم صحيح أن البنوك قامت بمثل هذه الدراسة .

الزعيم : على كل حال كنا قد اطلعنا على هذه الآراء والبعض منها بديهيات .
مثلاً ما جاء فيها من أن الأرباح تساوي سعر البيع ناقصاً كلفة الإنتاج .
اننا مطلعون على هذه النقاط ونقوم بتعقيها ونريد أن نسمع منكم اخباراً طيبة .

ستيفنس: أتمنى أن تكون هناك أخبار طيبة فى عالم النفط .
فيشر : نحن نسلم بأن بعض الاشياء الواردة فى المذكرة بديهية ولكن الاشياء
الآخري ضرورية .

الزعيم : اننا لا نقول بانها بديهية فقط ولكن كان يجب ان لا تثبت فى المذكرة
لانها بديهية .

فيشر : هل تودون الاستمرار ؟

الزعيم : نعم .

فيشر : قبل ثلاثة أسابيع عندما سافرنا كان هناك موضوعان للمناقشة ، وربما
كان على أن أتكلّم عن موضوع زيادة نسبة حصة الحكومة أولا . أعتقد
أن المذكرة هذه تبين بأن حصة الحكومة من عملية الانتاج أكثر من
حصة الشركات المتأتية من جميع العمليات (الانتاج والنقل والتكرير
والتسويق) وحتى بالنسبة لعملية الانتاج فإن حصة الحكومة هى
الأكثر لانها مبنية على السعر السائد فى حين ان الاسعار الحقيقية للبيع
هى اقل من السعر السائد . وكذلك نجد انه لزاما علينا ان نبين بأنه
لا يمكن تغيير مبدأ المناصفة ، واعتقد ان الاسباب واضحة فى المذكرة .
وربما تكون المعلومات التى اطلعتم عليها ، بالإضافة الى المعلومات التى
قدمناها ، تؤيد نفس الشيء .

الزعيم : لا اعلم لماذا تخلط الشركات بين مصاريف النقل والتكرير والتسويق
وبين مصاريف الانتاج ثم تستخلص من ذلك بأن عوائد الحكومة أكثر
من عوائدها .

فيشر : اننا لانخلط ولكن نقصد الرد على مايقال من ان الشركات تأخذ أكثر .

الزعيم : ماهى حصة الشركات من انتاج النفط الخام ؟

فيشر : تختلف باختلاف الشركات ولا اعلم فيما اذا كنتم تستفسرون عن
جميع العمليات ام عن الانتاج فقط .

الزعيم : عن عمليات الانتاج فقط .

فيشر : يختلف ذلك باختلاف الشركات وليست لدى دراسة أكثر مما قدمناه
ولكنى اتصور انها ٥٥ الى ٤٥ .

الزعيم : يجوز انه اذا خلطت الشركات المصاريف الآخري فتبدو حصتها اقل

لان تلك المصاريف تذهب الى العمال وغيرهم ، وليس معنى هذا ان
الجمهورية العراقية مسؤولة عن دفع المبالغ التى تدفع للعمال فى
انكلترا وغيرها . اننا شخصا نمشى بشئ واضح . وواضح ايضا ان
شركات النفط تأخذ الآن ٥٠٪ وللبلد ٥٠٪ وهى لا تدفع ضرائب .
ولو كنا نأخذ الضرائب عن المواد التى تستوردها الشركات لحصلنا على
مبالغ كبيرة . يجب أن تكونوا على بينة بأنكم لا تدفعون الضرائب

وتأخذون ٥٠٪ وليست هناك شركة في جميع العالم معفاة من كل شيء وأنا واثق أن الذي قدمناه للشركات هو مطلب عادل ، أما الذي يقرأ الكراسة فيقول اننا يجب أن نعطي للشركات تعويضا عن خسائرها .

فيشر : اننا لا نطلب التعويض ولكن وددنا أن نبين بأننا مستعدون للعمل بموجب اتفاقنا المبني على الاسعار السائدة ولو أنها غير حقيقية .

الزعيم : أرجو أن يتأكد السيد فيشر بأن مطلبنا عادل وهو أقل ما يمكن أن نطلبه .

فيشر : اذن هي قضية اجتهاد .

الزعيم : كلا .

فيشر : اننا نعتقد أن ما ندفعه للحكومة هو شيء عادل .

الزعيم : اذن لماذا مضت علينا ثلاث سنوات ونحن نتفاوض معكم ؟

فيشر : اننا لم نغير رأينا منذ البداية حتى الآن .

الزعيم : نأمل أن تغير الشركات رأيها وترجع الى حق العراق لان هذه هي المرحلة الاخيرة من المفاوضات . أن الوفد جميعه من الاعضاء الجدد ، عدا السيد هريج الذي مضى عليه ثلاث سنوات ، والمفروض أن يكون هناك حسن نية في الموضوع لنصل الى الحق والتغلب على الصعوبات التي واجهناها خلال السنوات الثلاث الماضية .

فيشر : ان هذه النقطة كانت محافظة على اجتهادها خلال المناقشات الماضية وأعتقد أن الشركات تقدمت كثيرا في النقاط الاخرى لملاقاة رغبة سيادتكم . لقد جلب نظري المستر ستيفنس الى أن واردات العراق ارتفعت خلال الثلاث سنوات الماضية فكانت (٨٠) مليونا في عام ١٩٥٨ و (٨٦) مليونا في عام ١٩٥٩ و (٩٥) مليونا في عام ١٩٦٠ .

الزعيم : ألم ترتفع وارداتكم ؟

فيشر : صعدت بالمقدار ولكنها نزلت بالنسبة للكلفة .

الزعيم : لاحظنا من الكتابات التي أطلعنا عليها أن وارداتكم ارتفعت أيضا .

فيشر : ارتفعت بالنسبة لبعض العمليات في اميركا .

الزعيم : هل أن كلفة العامل هنا أكثر مما هي في اميركا ؟

فيشر : أن كلفة الانتاج هنا أكثر من اميركا . أن التحسن في الارباح كان في نصف الكرة الغربي . واذا سمحتم لي فسأبين بعض الارقام - ولو اني لا أريد أن يطلع عليها المستر ستيفنس باعتباره أحد المنافسين لان هذه الارقام تتعلق بشركة ستاندرد وهي تخص الاشهر الستة الاولى من السنة الحالية والاشهر الستة المقبلة لها من السنة الماضية فقد حصل التحسن بمقدار (٦٠) مليون دولار ذهب منها (٢٧) مليونا الى الولايات المتحدة وتقريبا (٣٣) مليونا الى خارج الولايات

المتحدة • وقد حصلنا على شيء قليل من الشرقيين الاوسط والاقصى يبلغ حوالى ثلاثة ملايين دولار ، ولكننا خسرنا الاسواق التى نعمل بها • وحسبما تبين التقارير بالنسبة لنصف الكرة الشرقى فقد اصبحت المراحة اكثر والارباح اقل •

الزعيم : لاحظت من المذكرة انكم تقولون بانكم تخسرون فى عملياتكم الاخرى فى اوربا واميركا فكيف تقولون الان بان ارباحكم هناك اكثر ؟

فيشر : فى هذه المناطق نحصل اقل مما حصلنا فى السنة الماضية ، وقد قمنا بعمل حساب بالنسبة لاستثمار رؤوس الاموال فى اوربا وغيرها من المناطق التى يذهب اليها نفط الشرق الاوسط وكانت النتيجة الحصول على ١٠ بالمئة من الارباح ونحن نعتقد ان هذه النسبة غير كافية ، لذلك خفضنا (٤٦) سنتاً من الاسعار ليتسنى لنا الحصول على الارباج •

الزعيم : لاحظت ان البئر الواحدة فى اميركا تنتج حوالى (٢٠) برميلا فى اليوم ، بينما تنتج البئر عندنا حوالى (١٠٠٠٠) برميل فى اليوم ، فكيف تحقق البئر الاولى الارباج بنسبة اعلى مما تحققه الثانية ؟

فيشر : اننا لا نقول بان الـ ١٠٪ ليست مربحة ولكن ربحها اقل مما يتوقع وحتى فى الولايات المتحدة أحيانا تعتبر هذه النسبة غير مربحة ولكن تحسنت الاحوال الان واعتقد ان هذا التحسن سوف لن يستمر • وبناء على طلب المستر ستيفنس اود ان اؤكد بان الارباج قليلة او ربما لاشئ من العمليات التى تعقب الانتاج •

الزعيم : اذا كنتم تخسرون فلماذا لا توفرون علينا الوقت الذى يذهب بالمفاوضات وتشاركونا فى جميع العمليات ؟

فيشر : أعتقد أن العراق لا يملك الاموال الكافية حتى لو وافقنا •

الزعيم : لدينا الاموال الكافية ولدينا النفط ايضا •

فيشر : لا مانع من أن تنزل الحكومة الى السوق لتبيع النفط وأمامكم حصة الحكومة العينية للتصرف بها •

الزعيم : اننا نتكلم عن شيء آخر وهو حقنا ، ويمكن أن نأخذ حصتنا عينا بعد الاتفاق على نسبتها •

فيشر : لديكم حصة عينية •

الزعيم : قررنا أننا نأخذ حصتنا العشرين بالمائة عينا ونهى المفاوضات •

فيشر : لديكم ١٢.٥٪ حصة عينية •

الزعيم : اننا نتكلم حول الـ ٢٠٪ •

فيشر : اود أن أؤكد على النقطة التى بينهاها وهى أنه اذا كانت الحكومة راغبة فبإمكانها •

الزعيم : عندما نتفق على الـ ٢٠٪ فاننا سنتسلم حصتنا عينا ونعمل الترتيبات للتصرف بها وسوف لا نرميها فى البحر •

فيشر : يمكن أن تعملوا ذلك بالنسبة لك ١٢٥٪ الحالية .
الزعيم : عندما نتفق على الاشياء سوف نعمل الترتيبات التي تحقق مصالحنا
في جميع العمليات .

فيشر : هل تودون مناقشة الـ ٢٠٪ ؟
الزعيم : لم ننه موضوع زيادة الارباح بعد .
فيشر : اننا لم نتكلم حول الموضوع ولكن شعرنا أن سيادتكم ترغبون بذلك .
الزعيم : انكم بدأتم بالموضوع الاول ، أفلا تريدون انهاء ؟
فيشر : بالنسبة لي فقد انتهى الموضوع وليس لدى شيء أضيفه .
الزعيم : اننا نعتبر انكم غير متقدمين بشيء وانكم تأخذون حقنا .
فيشر : أن الذي بينته اننا لا نتمكن من تغيير الاتفاقيات لانها شيء عادل
ويجب بقاءها .

الزعيم : هل ان الشركات التي تعطى ٦٨٪ للحكومات تخسر في عملياتها ؟
فيشر : بالنسبة لفنزويلا لا أعتقد أن الحصة هي ٦٨٪ ولكن هناك شركات
مختلفة يجوز أن يدفع بعضها هذه النسبة ، وقد أثر عمل الحكومة
الفنزويلية على مزاحمة نفطها وأضعف موقفها . فهناك طاقة كبيرة
للانتاج في فنزويلا ولكنها لا تستعمل لهذا السبب وهذا ينطبق على
الاماكن الاخرى .

الزعيم : أن زيادة الانتاج بلغت ٣٪ في فنزويلا في العام الماضي .
فيشر : ولكن زاد الانتاج في الشرق الاوسط أكثر من ذلك .
الزعيم : ولكن فنزويلا تأخذ عوائد بنسبة ٦٨٪ .
فيشر : أعتقد أن عمل الحكومة الفنزويلية قد أثر في المزاحمة وجعل الكميات
التي تنتج من الشرق الاوسط أكثر ، وقد أستفدتكم أنتم من ذلك
وكثير من الفنزويليين غير راضين عن عمل الحكومة .

الزعيم : هل أنهم غير راضين بسبب زيادة أرباح الحكومة ؟ أن الانتاج زاد في
فنزويلا ايضاً ، وواضح أنهم يأخذون أرباحاً أكثر من السابق رغم
زيادة الانتاج وربما كان الانتاج يزداد أكثر لو لم تزد الحكومة
الفنزويلية حصتها ولكن نفطهم لم يضع . وعلى كل حال تقول الشركات
أن الاتفاقيات عادلة وأن نفط فنزويلا الذي تصدره الشركات الاخرى وتدفع
عنه ٦٨٪ أدى بتلك الشركات الى ان تتحول الى منطقة الشرق
الاوسط بدون أن تغير الاتفاقيات الجائرة ، ومعنى هذا أن الشركات
مصرة على اغتصاب حقوق الشرق الاوسط لان هذه المنطقة صالحة
للاغتصاب .

فيشر : ليس هناك اغتصاب ولا أعلم لماذا تستعمل هذه المصطلحات .
الزعيم : زادت فنزويلا حصتها فجاءت الشركات الى الشرق الاوسط لنعوض عن
انتاج فنزويلا .

فيشر : هناك اختلاف كبير بين فنزويلا والعراق . وأعتقد أن مستشاري سيادتكم يعلمون أن الحصة في فنزويلا لا تستند الى الاسعار السائدة كما هي الحال في الشرق الاوسط ، وانما تستند الى الارباح الحقيقية وهناك اختلافات أخرى غيرهما ولهذا يقتضى أخذ جميع النقاط بنظر الاعتبار وليس نقطة واحدة .

الزعيم : انى أفهم من كلامكم هذا أنكم مصممون على عدم زيادة الحصة .

فيشر : نعم هذا صحيح .

الزعيم : انى أوكد لكم بأننا سوف لا نتنازل عن مطلبنا لانه عادل .

فيشر : ولهذا أوكد أن الترتيب الحالى هو العادل .

الزعيم : لانه يعطى أرباحا كبيرة للشركات . أن العدل هو اعطاء الشعوب حقها ، هذا هو العدل .

فيشر : أود أن أبين أن هذا ترتيب تجارى بين الطرفين ومع شعورنا بمصاعب القطر والشعب العراقى ، فأن علينا أن نتمسك بالاسس التجارية وقد حاولنا أن نبين لكم حالة صناعة النفط لنثبت أن الحكومة تأخذ حصة عادلة من النفط وأعتقد ايضا أن الاتفاقيات ضمنت حقكم فيما اذا حصل بلد من البلدان المجاورة على عوائد أكثر فبإمكانكم المطالبة بأخذ تلك الزيادة .

الزعيم : أوكد بأن الاتفاقيات لا تضمن حق العراق نهائيا ، أما اشارتكم الى ما يصيب الاقطار المجاورة من عوائد عن الطن الواحد فأنها حبر على ورق ، لأن هذا الاتفاق يمكنكم أن تجدوا له عدة تفسيرات لتضيعوا حق العراق .

فيشر : لم تحدث الحالة التى وردت في الاتفاق ولا أعلم لماذا تثيرون سيادتكم ذلك .

الزعيم : كنا قد تكلمنا حول هذا الموضوع قبل سنة مع المستر هريج فقال بأن الجماعات الحالية التى تتقاضى عوائد فإن عوائدها أقل من عوائد العراق وذلك عندما كنا نتكلم عن النفط فى الخليج العربى .

هريج : نوهتم سيادتكم فى حينه بأن بعض الاقطار المجاورة تأخذ نسبة أعلى من العراق . فبينت فى ذلك الوقت - وهذا ينطبق الآن ايضا - أن النسب فى الخليج العربى أكثر من ٥٠٪ ولكن الامتيازات المذكورة لم تحقق عوائد للحكومات بعد .

فيشر : أعتقد أن سيادة وزير النفط بحكم اتصاله بقضايا النفط يعلم أنه لم يتسن الحصول على معلومات من عوائد الحكومات ذات العلاقة بعد .

وزير النفط: من الصعب جدا أن نعلم من الشركات عن مقدار العوائد التى تدفعها للبلد عن الطن الواحد ، ولكننا نعرف أن هناك امتيازات أعطيت فى الخليج كانت نسبة حصة الحكومات بموجبها ٥٦٪ ، والسيد هريج

ذكر الآن أن هذه الامتيازات لم تعط أرباحاً لحد الآن ، ولكن الواقع يشير الى أن الشركة اليابانية قد حفرت آباراً عديدة ، وأن شحنتين من النفط قد صدرت الى اليابان .

ستيفنس : ولكن لم يصدر تقرير من الحكومة عن عوائدها بعد .
وزير النفط : ولكن هذا سوف لا يؤدي الى حصول تلك الحكومة على عوائد للطن أكثر منا ، وإنما نسبة عوائدها أعلى لأن الاتفاق عندنا غير صحيح .
حديدي : أن الحكم الوارد في الاتفاق بالعراق الخاص بحق العراق في المطالبة بزيادة حصته يشبه أو وضع بنفس الأسلوب الذي وضع بموجبه الحكم الخاص بالمساهمة وللشركات أن تتجنب تطبيقه .

فيشر : لماذا ؟

حديدي : لأن المقصود بين الاتفاق هو النسبة ، فإذا أخذنا كلفة إنتاج النفط في فنزويلا أو أميركا حيث تكون الكلفة عالية ونسبة الأرباح ٨٠٪ أو ٩٠٪ فحتماً سيكون الربح عن كل طن أقل من العراق لأن المقياس الصحيح في هذه المقارنة هو أن تكون الأحوال متشابهة وأن تكون كلفة الإنتاج متشابهة للكلفة في العراق . ولكن الشركات وضعت الحكم على أساس عوائد الطن - لا على أساس النسبة - وبذلك أضاعت حق العراق ، ويستخلص من ذلك أن النص غير ذي فائدة .

الزعيم : هذا هو السبب الذي جعلني أبين في السابق بأن ليس العبرة في وضع النصوص في صلب الاتفاقيات لأن النصين الخاصين بالمساهمة وزيادة الحصة كانا ظاهرين للضحك على أبناء البلد ، حيث يتصورون أن لهم الحق بالمساهمة وزيادة الأرباح . ولكن من الناحية العملية هذا غير ممكن حسب تفسير الشركات .

فيشر : تقولون سيادتكم دائماً (العدالة) وإود أن أبين بأن ليس من العدالة في شيء أن يوصف البند المذكور بهذا الشكل لأنه لا يزال حتى اليوم قابلاً للتنفيذ . واعتقد أن ما قاله السيد حديدي لا ينطبق . وقد كانت هناك حالة قبل ثلاث سنوات أوشكت أن تؤدي الى تطبيق هذه المادة ، وقد يمكن تطبيقها في المستقبل .

الزعيم : منذ توقيع الاتفاق لحد الآن لم تطبق الـ ٢٠٪ ولا زيادة الأرباح .
الم يكن باستطاعة الشركات التفكير في موضوع المساهمة ؟

فيشر : إن حق زيادة الأرباح لم ينشأ لحد الآن لأن العراق يأخذ أكثر مما تأخذه إيران والسعودية والكويت ولم ندخل في مفاوضات حول هذا الموضوع .

الزعيم : هل في الاتفاقيات الأخرى مثل هذا النص ؟

فيشر : لا أعلم بالضبط ، ولكن أتصور أن هناك نصوصاً مختلفة ولكن للنص الموجود في العراق أحسن .

الزعيم : يجوز أنه إذا دخلت الجهات المعنية هناك في مفاوضات معكم لزيادة

حصتها فتقولون بأن العراق سيطالب ايضا بزيادة حصته فيما اذا وافقنا على زيادة عوائدكم .

ستيفنس: لم يطلب منا احد زيادة عوائده لحد الآن عدا العراق .

الزعيم : الحمد لله .

فيشر : انى استغرب لان سيادتكم لم تجدوا فى هذا النص حماية لحقوقكم .

الزعيم : لانه لم يطبق .

فيشر : لم تنشأ الحالة التى تستدعى تطبيقه .

الزعيم : المهم ان الانسان يتمكن من خلق الف سبب وسبب فيما اذا لم يكن حسن النية . اما اذا كان هناك حسن نية فيمكن حل القضايا بسهولة .

فيشر : بينت سببا واحدا وهو ان الحالة التى تستدعى هذا النص لم تنشأ بعد ولكن لدينا نية حسنة .

الزعيم : اننى اؤكد لكم بأن العراق تضرر كثيرا وقد حان الوقت لنعدل وضعنا الى احسن .

فيشر : ليس من السهل على ان افهم كيف خسر العراق .

الزعيم : طبعا يخسر العراق لان ثروة كبيرة تذهب منه ولا ياخذ عنها شيئا يقابلها . ان تقارير البنوك هذه تناقض نفسها ، واننى سبق ان اطلعت على تقرير معاكس تماما . فالبنوك تكتب حسب صاحبها فالיום تكتب شيئا وغدا تكتب شيئا . فهل تعلموننا اذا كتب البنك هذه التقارير الآن فى هذا الوقت ؟ ان مفاوضاتنا هذه نهائية وسنتخلص من شرها وصعوبتها .

(وهنا أعلن سيادة الزعيم عن فترة استراحة استغرقت حوالى ٥٠ دقيقة) .

الزعيم : هل عندكم شيء الآن ؟

فيشر : حول موضوع زيادة الحصة لا اعتقد ان هناك شيء .

الزعيم : اليس من الاحسن التفكير فى الموضوع قبل الاجابة بعدم وجود شيء لاننا نعطيكم الفرصة للتفكير ؟

فيشر : طبعا لا أقصد أن أسئ الادب بالقول بعدم وجود شيء حول الموضوع لان هذا الموضوع بحث مطولا مع الشركات وحاولوا ان يضعوا اساس تفكيرهم فى هذه المذكرة وهم يعتقدون بأنها كاملة وليس لى فى هذه اللحظة ما اضيفه عليها ولا اعلم فيما اذا كان لدى زملائي اعضاء الوفد ما يودون بيانه .

ستيفنس: ليس هناك شيء ونحن مستعدون لايضاح النقاط التى قد تودون الاستفسار عنها .

حديد : لقد تسلمت مذكرة فى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ولم يتسع الوقت لدراستها •

الزعيم : ارى ان يدرس الموضوع من قبل اعضاء الوفد ثم يعود للاجتماع ثانية •
ستيفنس: نحن مستعدون لايضاح أية نقطة •

الزعيم : نجتمع يوم الاثنين او الثلاثاء •
فيشر : لامانع من ذلك •

الزعيم : نجتمع يوم الثلاثاء او بعد دراسة المذكرة •
ستيفنس: اذا أراد سيادة وزير النفط والاستاذ حديد أن نبحث الموضوع سوياً وكذلك أى عضو آخر من اعضاء الوفد •

الزعيم : سيقوم اعضاء الوفد بدراسة المذكرة وبعد ذلك نجتمع •
فيشر : نحن موجودون ايضاً وحاضرون بالنسبة الى اى امر •

(استغرق الاجتماع ساعتين ونصف الساعة)

محضر الاجتماع المنعقد

في مقر قيادة الزعيم الامين

بتاريخ ٨-١٠-١٩٦١

بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة	سيادة الاستاذ محمد سلمان
وزير النفط	سيادة الدكتور طلعت الشيباني
وزير التخطيط	سيادة الاستاذ محمد حديد
وزير المالية السابق	سيادة الاستاذ عبداللطيف الشواف
المحافظ العام للبنك المركزي العراقي	

الحاضرون عن شركات النفط :

ممثل شركة شل	المستر فيشر
ممثل شركة ستاندر د اويل اوف نيوجرسي	المستر ستيفنس
المدير العام لشركات النفط	المستر هريج
من موظفي مكتب الشركات في لندن	المستر ريشارد برد
وكيل الممثل العام للشركات في العراق	المستر ستيوارت

الزعيم : بالنسبة للمذكرة اُبين اننا درسنا هذه المذكرة دراسة وافية ووجدنا انها تخص الشركات نفسها بالدرجة الاولى وباستطاعة الشركات ان تعالج الصعوبات التي اشارت اليها المذكرة . لقد لاحظنا خلال مناقشة المذكرة انها اشبه بما يقوله شخص بان هذا الطريق صعب ووعر وموحل ولا يقوم بتبليطه خوفاً من ان يخسر دراهم معدودة ، ولكنه لو قام بتبليط هذا الطريق لكان احسن له . اني اعتقد بانه يمكن معالجة النقاط الواردة في المذكرة بسهولة ولكن يبدو ان الشركات تريد معالجة الصعوبات على حسابنا . وعلى كل حال وجدنا من ناحيتنا ان ليس هناك ما يتعلق بنا مما جاء فيها ، وانما الامر يعود للشركات ، واعتقد ان المذكرة نوقشت من قبل جميع اعضاء الوفد العراقي . والآن نريد ان نعرف عما اذا كان لدى الشركات شيء حول الموضوع . فيشر : يصعب علي فهم الملاحظات التي تفضلتم بها خاصة حول تمكين الشركات

من معالجة أحوال الصناعة المدرجة في المذكرة وعدم امكان دخول الحكومة في ذلك .

الزعيم : هذا صحيح لان المذكرة تضمنت أمورا تخص الشركات نفسها حيث عاجت المذكرة الصعوبات التي تأتي بعد شحن النفط من العراق . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن جميع النقاط يمكن معالجتها بصرف مبالغ بسيطة من قبل الشركات .

فيشر : اني لم أفهم ما تعنون تماما .

الزعيم : المهم ان المذكرة ليست ذات علاقة بمفاوضاتنا التي مضت عليها ثلاث سنوات ونحن نعتقد أنها عبارة عن وضع عراقي في طريق المفاوضات ، ومعنى هذا أن الشركات لا تريد الاستجابة لمطالب الشعب العراقي . وهناك نقطة أخرى يفهم منها أن الشركات تحاول اطالة أمد المفاوضات . واني أؤكد لكم ان مجيء ممثلي الشركات الى بغداد الآن هو لآخر مرة ، لان الشعب كله ينتظر نتيجة هذه المفاوضات .

فيشر : اذا سمحتم لي بمعالجة النقطة التي تفضلتم ببيانها وهي اننا لانود أن ننهي المفاوضات بسرعة فأحب أو أؤكد أن ليس هناك - من جانبنا - ما يدعو الى تأجيل أو اطالة المفاوضات . أما بخصوص عدم علاقة المذكرة بمطالب الحكومة فأحب ان أبين بانه عندما طالبت الحكومة بزيادة حصتها من الارباح فقد وجدنا من الصواب أن نبين الوضع الذي يجابه الصناعة النفطية في الوقت الحاضر والصعوبات التي تلاقيها الآن ، في حين ان وضع الحكومة محافظ الى حد معين لان حصتها هي ٥٠٪ على أساس السعر السائد ، والقصد من تقديم المذكرة هو أن الحصة التي تتناولها الحكومة هي أكثر من ٥٠ بالمئة من الارباح الحقيقية .

الزعيم : بعد ان درسنا هذه المذكرة وقارناها مع العقود والاتفاقيات المبرمة مع البلدان الاخرى ، وخاصة الاتفاقيات الجديدة التي تضمنت حصصا مماثلة لما تطالب به الحكومة وجدنا انه لو كانت وجهة نظر الشركات صحيحة لتعطلت تلك الشركات عن العمل ، أليس هناك اتفاقيات جديدة تعطى حصة أكبر للحكومات المعنية ؟

فيشر : هناك اتفاقيات مبرمة مع بعض الشركات الصغيرة .

الزعيم : معنى هذا أن هذه الشركات لا تتمكن من الاستثمار بالعمل .

فيشر : سيكون أمامها صعوبات كبيرة في العمل . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن النسب التي تظهر أكثر من ٥٠٪ لا تستند على الاسعار السائدة وانما على اشياء أخرى . وأعتقد أن جميع الشركات الكبيرة العاملة في الشرق الاوسط مبنية اتفاقياتها على أساس المناصفة .

الزعيم : معنى هذا أنه لم يكن هناك داع لهذه المفاوضات .

فيشر : طلبتم سيادتكم ذلك ونحن دخلنا في أجوبة وجرت مناقشات للآراء

المختلفة وأبرزنا وجهة نظرنا •

الزعيم : انتم أصحاب رؤوس الاموال ونحن أصحاب المال ونحن نقول بأن اموالنا تذهب بأسعار بخسة ونريد شروطا أفضل مما حصلنا عليه حتى الآن ونحن محتاجون للمال أكثر منكم •

فيشر : هذا رأى سيادتكم وربما يكون لدى رأى آخر • وأحب ان اذكر ثانية النقطة التي سبق ذكرها في الاجتماعات السابقة وهي ان الضمان الموجود للحكومة في اتفاقياتها أفضل مما هو عليه في البلدان الاخرى ، كما أحب أن أشير الى الكتاب الذى ذكر فى الجلسة السابقة وأقول بأنه يحافظ على حقوق الحكومة كاملة •

الزعيم : أى كتاب هذا ؟

فيشر : الكتاب الذى اعطى للحكومة حق المطالبة بزيادة حصتها فيما اذا حصلت احدى البلدان المجاورة على عوائد أكثر •

الزعيم : سبق أن ناقشنا هذا الكتاب وقلنا انه غير قابل للتطبيق عمليا •

فيشر : لا اعلم لماذا هو غير قابل للتطبيق •

الزعيم : لنجرب ذلك الآن • فهناك شركات وافقت على اعطاء حصة أكبر من حصتنا ، فلماذا لا نعطونا مثل هذه الحصة ؟ فهل تعتقدون انه قابل للتطبيق ؟

فيشر : نعم •

الزعيم : كيف ؟

فيشر : متى ما أخذت احدى الدول واردا عن الطن أكثر منكم فنحن مستعدون لزيادة حصتكم •

الزعيم : ان الشركات التي تستخرج النفط هي التي تبيعه الى شركات فرعية منها لذلك فسوف لا تجعل هذه الشركات سعر الطن يرتفع بحيث يؤدي الى زيادة العوائد وهذه نقطة عملية تحسبون حسابها مقدما •

فيشر : هذه مسألة شروط مقابل شروط الدول الاخرى وان السعر السائد فى العراق والسعر السائد فى الدول الاخرى مرتبط مع بعضه ، وهذا هو الذى يحدد الربح للطن الواحد • واذا كانت الشروط مختلفة فى البلدان الاخرى بحيث تعطى ربحا اكبر فعندئذ ستربح تلك البلدان اكثر منكم ويزيد حصتكم •

الزعيم : ان الشركة التي اخذت امتيازا فى الخليج ، واعتقد انها الشركة اليابانية، اعطت حصة أعلى من ٥٠٪ بالاضافة الى المساهمة •

فيشر : لا اعتقد أن هناك مساهمة فى اتفاقية الشركة اليابانية •

وزير النفط: نعم موجود مساهمة بنسبة ١٠٪ •

فيشر : لم تحقق هذه الشركة اية ارباح لحد الآن •

الزعيم : هذا هو السبب الذي دعانا للقول بأن الاتفاق غير عملي .
فيشر : اننا لانشعر ان علينا ان نزيد حصة العراق لان احدى الشركات خالفت القاعدة لان المنافسين كثيرون .

الزعيم : اذا وافقتم على شروط حسنة فإن نفط الكويت سيكون لنا وسندخل معكم باتفاق فيما يتعلق بنفط الكويت ايضا .
فيشر : سيكون هناك مجال لمناقشة ذلك .

الزعيم : تأكدوا ان نفط الكويت هو عراقي وان النفط هو الذي خلق لنا مشكلة في العراق ومشكلة في الكويت .

فيشر : أعتقد أن علي أن أقول بأن الصناعة النفطية تضم أناسا لا يعتبرون شيئا بالنسبة لها . ولا أريد هنا أن أتعرض الى الشركة اليابانية أو غيرها ، وأن بعض هؤلاء الناس لا يكون شركة كاملة كما هي الحال بالنسبة لنا . ان مثل هذه الشركات تغامر لان العمل عبارة عن مغامرة وقد تنجح مثل هذه الشركة وقد لا تنجح في مشروعها ولا اعتقد ان علينا أن نفتدى بهذه الشركات التي لا أهمية لها ، وهذا هو السبب الذي أدى الى أن يكتب حق العراق بالصورة التي كتب بها ، مع ذلك أؤكد بأنه اذا كان هناك ربح أكثر من العراق فسنكون مستعدين لزيادة حصصكم عند ذلك .

الزعيم : تقول بأن الشركات الصغيرة مغامرة أفلا تعتقدون بأنكم اذا بقيتم على احتكاركم للنفط في العالم فإن الشركات الصغيرة ستكون شركات مغامرة حتما ؟

فيشر : ليست لدينا احتكارات وانما هذه هي طبيعة الصناعة .
الزعيم : من حق الشركات الصغيرة أن تكون مغامرة وربما تتمكن من التغلب عليكم في يوما ما .

فيشر : ليس لدينا اعتراض على ذلك .
الزعيم : جاءت هذه الشركات لتزاحمكم ولتجعلكم تفتحون أيديكم أكثر .
فيشر : ولهذا السبب نأخذ الآن أرباحا أقل من السابق .

الزعيم : لاحظنا ان ارباح الشركات في تزايد وليس في تناقص .
فيشر : لقد ذكرت شيئا حول الموضوع في الاجتماع السابق بالنسبة لشركة ستاندرد وأظن انني بينت بأن التحسن الملحوظ هو في نصف الكرة الغربي .

الزعيم : هل كان التحسن في نصف الكرة الغربي لانك موجود هناك ؟
فيشر : الذين يسكنون دوائر الحسابات هم الذين بينوا ذلك .

الزعيم : لدي احصائيات تتعلق بشركة شل . فقد كان دخلها في سنة ١٩٦٠ (١٧٧) مليون باون استرليني أي بزيادة قدرها (٢) مليون باون عما كانت عليه في عام ١٩٥٩ وكانت مبيعاتها ومدخولاتها الاخرى

(٢٦٧٤) مليون باون أى بزيادة قدرها (٩٥) مليون باون عما كانت عليه فى عام ١٩٥٩ وكانت الارباح التى وزعتها على المساهمين (٦٣٣٢) مليون باون بينما كان الموزع فى عام ١٩٥٩ (٥٨) مليون باون وكذلك الحال بالنسبة للشركات الأخرى اذ أن الواقع يدل على خلاف ما تدعيه المذكرة •

ستيفنس: كانت خسارتنا فى الشرق الاوسط فى عام ١٩٦٠ أكثر مما كانت عليه فى عام ١٩٥٩ وهذه الخسائر فى التسويق •

الزعيم : لقد قرأنا مذكرتكم وسجلنا ملحوظاتنا عليها ثم اجتمعنا وبعد المداولة وجدنا أن هذه المذكرة لا تخصصنا فى شئ وانها تضم أموراً غير واقعية ولم تتضمن الارباح الحقيقية التى توزعها الشركات على مساهميها وأن الارباح التى توزع على المساهمين فى تزايد • فمثلا الشركة البريطانية (B.P) التى لها نشاط فى العراق كانت مبيعاتها فى سنة ١٩٦٠ (٧٢٩٩) مليون طن مقابل (٦٣٣٢) مليون طن فى سنة ١٩٥٩ وكانت القيمة الصافية لهذه المبيعات (٦٤٧) مليون باون فى سنة ١٩٦٠ أى بزيادة قدرها ٧٧٪ عما كانت عليه فى سنة ١٩٥٩ وهبطت أرباحها الصافية من هذه المبيعات من (٦٣١) مليون باون الى (٦٠٣) مليون باون فى سنة ١٩٦٠ عما كانت عليه فى سنة ١٩٥٩ بسبب زيادة الضرائب عليها بمبلغ (١٤٧) مليون باون وقد كان مجموع الارباح الموزع على المساهمين فى سنة ١٩٦٠ (٢٤) شلنا لكل سهم ذى قيمة باون واحد أى كانت نسبة الارباح الموزعة ١١٧ بالمئة خالصا من الضريبة وذلك بعد نقل (٣١) مليون باون من الارباح الى الاحتياطي العام أى أكثر من نصف مجموع الارباح الصافية • المهم ليس هناك تقصير فى الارباح ، وانما التقصير ناجم عن الضرائب التى تذهب الى جهات أخرى وان الاحتياطي هو ارباح ايضا • اننا لم نقتنع بالمذكرة بعد دراستها ، وبإمكانى أن أعطيكم احصائيات عن ارباح الشركات الفرنسية ايضا ان شئتم •

فيشر : لا اعتقد اننا بحاجة اليها •

الزعيم : لانكم تعرفونها •

فيشر : لم تدع المذكرة خلاف ذلك لان الشركات حصلت فى عام ١٩٦٠ أكثر مما حصلت فى عام ١٩٥٩ •

وزير النفط: ولكنها حصلت أكثر من الحكومة ايضا •

الزعيم : على كل حال هناك زيادة فى الارباح فى جميع الشركات حتى الشركات الفرنسية حيث كانت الزيادة (١٠٢٧) مليون فرنك فى سنة ١٩٦٠ ثم وزعت أرباحا بنسبة ١٢٪ من قيمة السهم بعد نقل أكثر من نصف الارباح الى الاحتياطي •

هذا هو موقف المذكرة وقد تعبتم انتم باعدادها وتعبنا نحن بدراستها •

فيشر : لم نتعب نحن والنتيجة التي أظهرتها المذكرة لا تقول بأن الشركات تخسر وإنما تقول بأنه بعد استخراج النفط ونقله وتصفيته وبيعه تكون أرباح الشركات أقل من أرباح الحكومات .

الزعيم : لو كنتم شركات منتجة للنفط فقط فهل تخسرون أيضا ؟

فيشر : هذا شيء يختلف .

الزعيم : لو أنكم تعملون على فصل الشركات الى شركات للإنتاج وأخرى للقيام بالعمليات الأخرى لتخلصتم من الخسائر ، وهذا شيء يعود لكم . انني أقصد أنكم لو كنتم شركة منفصلة لا يمكن بيان الأرباح المتأصلة من الإنتاج ولكنكم تضاعفون الأمور وتعقدونها باشتراككم في عدد من الشركات .

فيشر : الموضوع هو معقد وكان القصد من المذكرة تسهيل الأمر على الحكومة لفهم وضع الشركات .

الزعيم : إن المفاوضات ليست قضية مذكرة تقدم وكان باستطاعتنا الرد على كل فقرة تضمنتها ، ولكن هذا شيء يعود لكم . وقد لاحظنا أنها لا تغير شيئا من مطالبينا في الواقع لأن الربح موجود ، وفي الوقت نفسه تدفعون أنتم ضرائب كبيرة لجهات أخرى فهل تودون أن ندخل في اتفاق لاخذ ضرائب منكم لأننا لا نأخذ ضرائب عن النفط المصدر ولا على المواد التي تستخدمها الشركات في عمليات استخراج النفط .

فيشر : إن الاتفاقيات لم تشمل ذلك فلماذا تأخذون الضرائب ؟

الزعيم : من الذي وضع الاتفاقية ، وأين هم الناس الذين وضعوها ؟

فيشر : هذا موجود في جميع الاتفاقيات العالمية .

الزعيم : ولكن فيه نوع من الغبن . لماذا تدفع الشركات ضرائب عن أرباحها ؟

فيشر : أية ضرائب ؟

حديد : ضريبة الدخل .

ستيفنس : لمن ندفع ضريبة الدخل ؟

حديد : لحكوماتكم .

ستيفنس : اننا لا ندفع .

حديد : لا يمكن ذلك ، كيف لا تدفعون ؟

ستيفنس : لانكم تأخذون الضريبة في العراق وتنزل هذه الضريبة من ضرائب حكوماتنا .

فيشر : أن بعض الشركات الفرنسية وغيرها تستفيد من الضرائب التي تدفعها في الخارج .

حديد : معنى هذا أنه في فائدكم .

الزعيم : يعني أن حصتنا تعتبر ضريبة ؟

ستيفنس: نعم ، وهناك اعفاء من ازدواج الضريبة في أكثر البلدان وبناء على الحسائر الكبيرة التي نتحملها في انكلترا بنتيجة بيع منتجات النفط العراقي فالعملية في انكلترا فيها خسارة وندفع مع ذلك ضريبة عن الحسائر .

الزعيم : هل تدفع لكم الحكومة البريطانية تعويضا عن الحسائر ؟

ستيفنس: كلا .

الزعيم : اذن ما هي فائدة الشركات من البيع بخسارة ؟

ستيفنس: لضمان وصول النفط الى الصناعات .

الزعيم : فهمنا أن حصتنا تعتبر ضريبة ، فاذا كانت كذلك فأين حصتنا اذن ؟

فيشر : هذه هي حصتكم ، أى مناصفة الربح الوهمي المبني على السعر المسائد .

الزعيم : تقولون في المذكرة أن هناك (١٤) مليون باون ضريبة ، فأية ضريبة يمثل ؟

فيشر : هل يعود المبلغ لشركة شل أم شركة النفط البريطانية ؟

الزعيم : (١٤٧) مليون باون ضرائب مستحقة على شركة النفط البريطانية

دفعت في سنة ١٩٦٠ فعن أى شيء دفعت هذه الضريبة ؟

ستيفنس: لم أقل أن جميع الشركات معفاة من الضرائب وانما تكلمت عن شركتي

(شل) واعتقد أن ضرائبنا في سنة ١٩٦٠ كانت (١٦٠) مليون باون

ولكن لم يذهب شيء منها الى انكلترا .

الزعيم : على كل حال هي ضرائب .

ستيفنس: ضريبة دخل .

الزعيم : هل لديكم اشياء أخرى غير ما ورد في المذكرة ؟

فيشر : حول موضوع المناصفة .

الزعيم : حول المناصفة أو المساهمة .

فيشر : لدينا بعض الاشياء بالنسبة لموضوع المساهمة سأبينها فيما اذا كان

لديكم الوقت الملائم .

الزعيم : نعم .

فيشر : لقد أعرنا هذا الموضوع اهتماما كبيرا ودرسنا وجهات نظر الحكومة

ولدينا اقتراح نود تقديمه وربما يكون هذا الاقتراح مفيدا ومقبولا ،

اننا نعلم أن بعض الامتيازات تضمنت نصا خاصا بالمساهمة أو نصت

على خيار للحكومة بأن تأخذ نسبة من الاسهم بعد اكتشاف النفط

بكميات تجارية . وبقدر ما أعرف عن الموضوع ليس هناك امتياز

قديم تغير الى المساهمة ، وهذا يدل على أن موضوع المساهمة يختص

بالامتيازات الجديدة وليس بالامتيازات القديمة . ولذلك نود أن

نعرض اقتراحا جديدا وهو أن نأخذ قسما من الاراضى غير المكتشف

فيها النفط ونضعها بيد شركة جديدة بحيث يكون للحكومة ٢٠ بالمئة

من اسهمها أو أن يكون للحكومة الخيار في أخذ هذه النسبة عند اكتشاف النفط فيما إذا لم ترغب بالمساهمة منذ البداية كما هي الحال في الكويت ، وحينئذ تبقى الشركات الثلاثة كما هي واننا نعتقد أن هناك احتمالات نفطية كثيرة في الاراضي العراقية ، وإذا سرنا بهذا المشروع فمن المحتمل أن يكون للشركة الجديدة بعض الانتاج خلال مدة قصيرة ، ومع اننا لا نتمكن من ضمان ذلك لان صناعة النفط عبارة عن مغامرة ولكن على كل حال سيكون هناك انتاج خلال فترة قصيرة ونحن لم نسهب في دراسة هذا الاقتراح لاننا نود معرفة رأى الحكومة بشأنه أولا .

الزعيم : الذى فهمته من اقتراحكم هو أن تبقى الشركات على امتيازاتها الحالية فى المناطق المكتشف فيها النفط ، اليس كذلك ؟

فيشر : كلا وانما لدينا التزام بانتاج حد أدنى ، لهذا يجب أن يكون لدينا أراضى للتحرى فيها وعليه اقترحنا التنازل عن ٧٥٪ فى الوقت الحاضر و ١٥٪ بعد سبع سنوات وتؤخذ نسبة الـ ١٥٪ وتوضع لدى الشركة الجديدة لتساهم الحكومة فيها بـ ٢٠٪ .

الزعيم : فيما يخص التنازل عن ١٥ بالمئة من الاراضى بعد سبع سنوات أود أن أبين بأن كتاب الشركات بهذا الخصوص قد ألغى نفسه بنفسه بالنظر لمرور المدة ، خاصة وأنكم قد ربحتم ثلاث سنوات لحد الآن منذ ابتداء المفاوضات أى لا يمكن أن تبقى المدد ثابتة مهما طالّت المفاوضات .

فيشر : اننا لم نجر أى تحرى الآن .

الزعيم : لم يجر تحرى بسبب اطالة المفاوضات .

فيشر : أوكد اننا لم نتعمد اطالة المفاوضات .

الزعيم : وددت التعقيب على فكرة السبع سنوات التى تقترحونها للتنازل عن ١٥ بالمئة أخرى فقد أصبح هذا الاقتراح غير مقبول لانه لو كان الاتفاق قد حصل قبل ثلاث سنوات لاستفدنا من أراضينا جميعا خلال هذه المدة ، ولكنكم ألحقتم بنا خسائر لاحتفاظكم بـ ٧٥٪ من الاراضى لحد الآن .

فيشر : أن جميع الاراضى مشمولة بامتيازاتنا .

الزعيم : الذى وضع الامتياز ذهب ، ولو كان موجودا لحاكمناه على ذلك .

فيشر : اننا وافقنا على تعديله ، وأن ما وددت بيانه هو اننا لم نحاول تعطيل المفاوضات للحصول على فترة للتحرى .

الزعيم : لقد فهمت بأن الاقتراح يتضمن أن تبقى الآبار الحالية كما هي وما بقى من الـ ١٠٪ يمنح به امتياز جديد وهذا الاقتراح لا نتمكن من قبوله مبدئيا ، ولكن يجوز أن نقوم بدراسته خلال يومين ونطلع على وجهة نظر الاخوان اعضاء الوفد حوله فيما إذا كان الاقتراح حسبما فهمته .

فيشر : أحب أن يكون الموضوع مفهومًا ، فاقترحنا هو أن يكون ٢٠٪ مساهمة للحكومة بـ ١٥٪ من المنطقة مع ترك ١٠٪ للشركات الثلاث لاسناد انتاجها وعليه يكون من الضروري أن نجري ترتيبات عملية للتنازل وفق هذا الاساس أى يقتضى أن نعود الى الكتاب الذى قدمناه حول التنازل .

الزعيم : ماذا سيعطينا هذا الاقتراح من فوائد ؟

فيشر : ستكون لكم نفس الفوائد التى جاءت بها الاتفاقية الجديدة فى الكويت .

الزعيم : ان هذا لا يفيدنا ، كم سنة سيكون الامتياز الجديد ؟

فيشر : لا أعلم ، ولكن أرى أنه سيكون لنفس المدة المتبقية من الامتيازات الحالية .

الزعيم : ومتى يباشر بتنفيذه ؟

فيشر : حال ما يمكن البدء بذلك .

الزعيم : هذا أشبه بالخدر .

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لاننا شركاء معكم ونطالب بالاشياء الحالية فى حين أنكم تفاوضوننا

على اشياء مقبلة وقد لا يظهر النفط فيها .

فيشر : من الممكن ان لا يظهر النفط ولكن هذا الاقتراح سيضطر الشركات الى صرف اموال كبيرة لايجاد النفط .

الزعيم : فى حالة عدم الحصول على النفط ، ما هو تعويضكم للحكومة ؟

فيشر : ماذا يبرر دفع تعويض للحكومة ؟

الزعيم : لاننا لم نأخذ شيئاً خلال هذه المدة .

فيشر : ستأخذون عندما يكتشف النفط .

الزعيم : ان هذا شيء غير مقنع بالنسبة لنا وكان يمكن ان يكون موضوع

مناقشة لو كان مبنياً على أساس آخر أى على الـ ١٠٪ التى

ستبقى للشركات وربما نتفق عليها ومنها حصة الشركات الحالية وهى

الآبار المنتجة حالياً والباقي يمنح به امتياز بأسس جديدة . وهذا

الاقتراح يمكن دراسته بدقة ونعطي رأينا بشأنه لان مفاوضاتنا تجرى

الآن معكم على أساس المساهمة بـ ٢٠٪ بموجب الامتيازات

الحالية .

فيشر : أن النقطة التى نود ايضاحها هى أن هناك طريقة ممكنة لحل مشكلة

المساهمة وذلك عن طريق تبادل الرأى بهذا الشعور العام فى المشاكل

الكثيرة التى تتطلب الحل ، فاذا فهمت اقتراح سيادتكم فهو كما يلى :

أن يقتصر انتاج الشركات على الآبار الحالية ، وعندئذ سوف لا يكون

للشركات مجال للحصول على انتاج اضافى وربما لاتتمكن فى السنوات

النهائية من الامتياز من ايجاد الحد الادنى ، وانى أعتقد أن هذا يمكن معالجته .

الزعيم : من حيث الاحتياطي فإن باستطاعتكم انتاج الحد الادنى .
فيشر : أن الاحتياطي غير كاف خاصة بالنسبة للنقط المصدر الى البحر الابيض المتوسط .

الزعيم : سندرس الموضوع .
فيشر : اننا نتفق بانه يحتاج للدراسة وربما كان من المفيد ان يجتمع اشخاص من الطرفين لدراسته .

الزعيم : نجتمع يوم الاربعاء القادم بعد ان ننتهى من دراستنا وفق الاسس التى بينتها فى الاخير .

فيشر : ربما يكون من المفيد تبادل الرأى قبل الاربعاء .
الزعيم : اليوم هو الاحد ولم يبق الا يومين للاجتماع .
فيشر : خلال هذه المدة يمكن الاتصال بين الطرفين .

الزعيم : فيما يخص الآبار الحالية ستكون هناك دراسة أخرى أى عندما ندرس الاقتراح الجديد فاننا سندرس مسألة الآبار الحالية . هل لديكم الآن انتاج فى أكثر من ١٪ أو ١٢٥٪ من الاراضى ؟

فيشر : اننا لا نرغب بالتكلم بالنسب وانما كنا قد قدمنا خارطة عند ايقاف عمليات التحرى بينا فيها الحقول الحالية .

الزعيم : على كل حال لا أعتقد أنها أكثر من ١٢٥٪ أو ١٥٠٪ .
فيشر : أعتقد أنها حوالى ٢٪ واذا ما أخذت أضلاعها بخطوط مستقيمة فتكون حوالى ٣٥٪ .

الزعيم : نؤجل الاجتماع اليوم لمناقشة الموضوع يوم الاربعاء القادم . أنكم دائما تأتوننا باقتراحات جديدة تحتاج الى دراسات جديدة .

فيشر : أن الموضوع كبير .
الزعيم : لماذا لا تقولون ماذا عندكم من اقتراحات مرة واحدة لندرسها ؟
فيشر : ان الاقتراحات الجديدة تثار خلال المفاوضة .

(استغرق الاجتماع ساعتين)

محضر الاجتماع المنعقد

في مقر سعادة الزعيم الامين

بتاريخ ١١ - ١٠ - ١٩٦١

بين الجانب العراقي ووفد شركات النفط

الحاضرون عن الجانب العراقي :

سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة	سيادة الاستاذ محمد سلمان
وزير النفط	سيادة الدكتور طلعت الشيباني
وزير التخطيط	سيادة الاستاذ محمد حديد
وزير المالية السابق	سيادة الاستاذ عبداللطيف الشواف
المحافظ العام للبنك المركزي العراقي	

الحاضرون عن شركات النفط :

ممثّل شركة ستاندر د اويل اوف نيوجرسي	المستر فيشر
ممثّل شركة شل	المستر ستيفنس
المدير العام لشركات النفط	المستر هريج
من موظفي مكتب الشركات في لندن	المستر ريشارد برد
وكيل الممثل العام للشركات في العراق	المستر ستيوارت

الزعيم : كيف حال السيد فيشر ؟

فيشر : شكرا اني بخير وأرجو أن تكونوا كذلك .

الزعيم : اذا أمكن أرجو إعادة الاقتراح الذي أثير في الاجتماع السابق .

فيشر : لدى المستر ستيفنس نقطة يود بيانها قبل البحث في الاقتراح السابق .
ستيفنس : استفسرتم سيادتكم عن مقادير ضريبة الدخل التي تدفعها شركة شل في انكلترا ، وأوضحتم في حينه باننا لا ندفع شيئا أبدا وهذا صحيح ، ولكن السبب الذي بينته كان مختصرا وأخشى أن يؤدي الى سوء فهم حول الموضوع . ففي انكلترا - التي يذهب اليها معظم النفط الخام العراقي - السوق جيدة جدا ونحن نحصل على أرباح ، ولكن لسوء الحظ تتحمل الشركة الانكليزية (وهي فرع من شركة شل) الخسائر التي تمثل الفرق بين السعر السائد وبين التكاليف التالية المتعلقة بالنقل والتكرير والتسويق ، مضافا اليها التخفيضات في الاسواق الكثيرة الاخرى الخاضعة للتخفيضات الشديدة . وعليه ففي نهاية العمليات اليومية تذهب جميع الارباح المتأتية من تسويق النفط العراقي



سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم
مع الجانب العراقي في احدى جلسات مفاوضات النفط



سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم
مع وفد شركات النفط المفاوض في احدى جلسات المفاوضات

في انكلترا ، ومقدار كبير آخر حيث تمتصها التخفيضات الواجب اعطاؤها في البلدان الاخرى وتكون النتيجة النهائية اننا نتكبد خسارة كبيرة في بريطانيا ولهذا السبب لا يترتب علينا دفع ضريبة الدخل . هذا هو الموقف في انكلترا والذي وددت بيانه الآن .

الزعيم : ألا تعتبر حصة العراق البالغة ٥٠٪ من الارباح كضريبة ؟

ستيفنس: نعم ولكن ليس جميع الحصة لان الحصة تتكون من دفعتين ، الاولى هي (الروبالتى) وتمثل ١٢٥٪ من الانتاج عينا أو نقداً ، والثانية الدفعة التعويضية التي تؤدي الى أن يكون مجموع حصة الحكومة ٥٠٪ من الارباح المتأتية من الاسعار السائدة ، وهذه تعتبر ضريبة دخل .

الزعيم : تدفع الشركات ١٢٥٪ عينا أو نقداً وتدفع ٣٧٪ كضريبة دخل للعراق ، وعلى هذا الاساس فإن الشركات لا تدفع ضريبة الدخل هناك بسبب دفعها ضريبة دخل في العراق .

ستيفنس: كل شيء ندفعه للحكومة عدا (الروبالتى) يعتبر ضريبة دخل في انكلترا .

الزعيم : وهذا هو السبب في عدم دفعكم ضرائب في انكلترا .

ستيفنس: أن الموضوع معقد أكثر من هذا وهناك أسباب أخرى .

الزعيم : أن السبب الذي ذكرته ، مضافا الى الاسباب الاخرى التي تشير اليها، هي التي تؤدي الى عدم دفع ضريبة دخل في انكلترا .

ستيفنس: السبب هو خسارة عدة ملايين تتحملها الشركات وذلك من جراء التخفيض ، والقاعدة المتبعة في انكلترا أن الشخص يدفع الضريبة عن الارباح وليس عن الخسائر .

الزعيم : على هذا الاساس فإن الشركات تخسر دائما .

ستيفنس: ليس دائما ، ولكن في السنوات الثلاث الماضية خفضت أسعار منتجات النفط وتحملنا خسارة .

حديد : هناك أربع شركات مساهمة ، فالشركة الفرنسية - حسب معلوماتي - تعتمد بالدرجة الاولى على نفط العراق ، بل أنها تستلم من النفط العراقي أكثر من حصتها ، وقياسا على كلام المستر ستيفنس فإن الشركة الفرنسية تخسر ايضا .

ستيفنس: ان شركة شل تحقق أرباحا من نفط العراق ، ولكن هذه الارباح لا تذهب الى بريطانيا ، وأن الذي يخسر هو الشركة الانكليزية الفرعية من شل والتي تجرى تخفيضاً في الاسعار لانها تشتري كل النفط الخام العالمى بالسعر السائد ولا يمكنها الحصول على هذا السعر مضافا اليه نفقات الشحن والتكرير في مزاحمة السوق ولهذا فإن هذه الشركة الصغيرة هي التي تخسر .

الزعيم : لما كانت الشركة الفرنسية لا تخسر وتحقق أرباحا ، وما دامت الشركة البريطانية لا تخسر ايضا ، فمن الذي يخسر ، هل هي شركة شل ؟

ستيفنس: الذى يخسر هي شركة فرعية من شركة شل اسمها (شركة شل الدولية) .

الزعيم : يبدو أن هذا الموضوع من أسرار المهنة .

ستيفنس: اننا لا يهمنى أن ندفع الضرائب عن الارباح لان الارباح خاضعة للضريبة كقاعدة عامة .

الزعيم : على كل حال لنرجع الآن الى مناقشة الاقتراح السابق .

فيشر : أن الاقتراح الذى بيناه فى الاجتماع السابق ذو علاقة بالكتاب الخاص بالتنازل وعلى نفس الاسس ثم نأخذ قسما من الاراضى التى تشملها نسبة الـ ١٥٪ التى سيتم التنازل عنها فى المرحلة الثانية وتعطى الى شركة جديدة يكون للحكومة حق المساهمة فى ٢٠٪ من أسهمها ، وهذا هو الاقتراح بشكله البسيط ، وقد سبق أن بينت فى الجلسة الماضية أن هناك اشياء كثيرة تحتاج الى الدراسة لان الشركة الجديدة ايضا يجب أن تتنازل عن قسم من اراضيها خلال مدة معينة .

الزعيم : وماذا بعد ؟

فيشر : هذا ملخص للاقتراح ويتبعه تفاصيل كثيرة ، وكنا قد ذكرنا فى الجلسة السابقة أنه اذا كان مقبولا فيمكن أن نضع الاقتراح على الورق بشكل مفصل .

الزعيم : بالنسبة الى ١٥٪ أرجو أن يكون معلوما بأنها تعتبر شيئا منتهيا لانه كان يجب أن يجرى التنازل قبل ثلاث سنوات ، وعليه فقد سقطت مدة السبع سنوات المخصصة للمرحلة الثانية من التنازل بالنظر لطول المفاوضات وحرماننا من نسبة الـ ٧٥٪ من الاراضى طيلة هذه المدة .

فيشر : صحيح اننا نتفاوض على التنازل منذ ثلاث سنوات ، ولكن كان الحديث يجرى على نسبة أقل من ٧٥٪ ودائما كنا نطالب بالتنازل عن أكثر وأكثر . وفى شهر تشرين الثانى الماضى - على ما أعتقد - وصلنا الى التنازل عن ٧٥٪ فى المرحلة الاولى و ١٥٪ فى المرحلة الثانية والشئ الذى لم يتم الاتفاق عليه فى حينه هو المدة المخصصة للمرحلة الثانية ، هل هي (٧) سنوات أم (٩) سنوات ؟ وأحب أن أبين بأنه قبل وصول هذه المرحلة كان الرأى هو التنازل عن مقدار أصلى فى المرحلة الاولى ، يعقب ذلك مرحلتان اخريان ، ولكن محاولة منا للملاقاة رغبة سيادتكم وحدنا التنازل وجعلناه على مرحلتين واستمرينا على مناقشة الفرق بين (٧ و ٩) سنوات وبعد توقف المفاوضات فى شهر نيسان الماضى ، وخلال مدة استعدادنا للمفاوضات الحالية وجهنا كتابا يتضمن رأى سيادتكم حول التنازل حيث وافقنا على التنازل عن ٧٥٪ فورا و ١٥٪ بعد سبع سنوات حسب طلبكم . والحقيقة أن كتاب التنازل الذى بعث به المستر هريج فى شهر حزيران الماضى كان يتضمن الصيغة التى طلبتموها سيادتكم .

الزعيم : الذى بينته يتضمن بعض الاشياء الصحيحة ولكن ليس كله صحيحا لان المفروض اننا كنا نتكلم عن التنازل على اساس أن الحكومة تختار قسما من الاراضى وتختار الشركات القسم الآخر .

فيشر : لم نتمكن من الموافقة على أن تقوم الحكومة بالاختيار منذ البداية .
الزعيم : ولذلك صارت الاقتراحات الجديدة ، لانه اذا تنازلتم عن مناطق ليست فيها احتمالات نفطية فماذا نعمل بها ، ثم تطور الموضوع الى التنازل عن ٩٠٪ وقمتم بقسمتها الى قسمين ، ٧٥٪ ، و ١٥٪ وقد أصبحت هذه النسب غير مقبولة الآن لمضى ثلاث سنوات وكان باستطاعتنا أن نستفيد منها خلال هذه المدة بينما لم نستفيد شيئا لحد الآن . وعليه فان وضع الـ ١٥٪ تحت تصرف شركة جديدة غير مقبول .

فيشر : أحب أن أعلق حول الموضوع ، فالرأى الذى ينطوى على أن تقوم الحكومة بالاختيار ، لم يكن اقتراحا عمليا ، لانه سيؤدى الى أن تقوم الحكومة باختيار الاراضى التى تحتوى على النفط .
الزعيم : لماذا لا ونحن شركاء وانتم لديكم آبار منتجة الآن ، بينما نحن لا نملك الآبار ؟

فيشر : اننا نقدم لكم الآن مشروعا سيؤدى الى حصولكم على آبار خلال مدة قليلة .

الزعيم : أن قضية الـ ١٥٪ أصبحت غير مقبولة .

فيشر : على أى أساس ؟

الزعيم : على أساس أنه كان يجب أن نستفيد من نسبة الـ ٧٥٪ قبل ثلاث سنوات ، ولكن الشركة أخرت المفاوضات هذه المدة .

فيشر : أحب أن أبين بالنسبة لما تفضلتم به من أن الشركة أخرت المفاوضات ثلاث سنوات بأن التأخير كان بسبب أشياء أخرى ، حيث كان المستر هريج يقوم بمفاوضات جدية ووجه كتبنا تلبي طلبات الحكومة ولكننا لم نلتق أجوبة عليها - حسب معلوماتى - وكلما اقتربنا من بعضنا بغية التوصل الى اتفاق حول التنازل كلما طلبت الحكومة أكثر ، الامر الذى أدى الى تأخر المفاوضات ثلاث سنوات ، واذا استمرينا على هذا الاسلوب فسوف لا نصل الى اتفاق مطلقا .

الزعيم : لو أن الشركات وافقت على أن تقوم الحكومة بالاختيار بالاشتراك معها لانتهت المفاوضات منذ مدة طويلة ولكن الشركات لم توافق .

فيشر : لا أعلم أى مكان آخر فى العالم تقوم به الحكومة باختيار الاراضى التى تتنازل عنها شركات النفط .

الزعيم : يقوم كل من الطرفين بالاختيار .

فيشر : أن الشركات هي التي تختار الاراضى التى تتنازل عنها فى جميع انحاء العالم .

الزعيم : أن عدم قيام الشركات بملاقة رغبات الحكومة هي التى جعلتنا نستمر بالمفاوضة حتى الآن ولا تزال الاراضى لديكم ولم نحصل على شىء .

فيشر : السبب فى أن الاراضى لا تزال بيدنا لحد الآن لان الحكومة رفضت اقتراحنا .

الزعيم : أن المفاوضات لم تقتصر على التنازل عن الاراضى فقط ، لان هذا الموضوع يتصل ببقية المواضيع وهى سلسلة تكمل احداها الاخرى .
فمثلا لم توافق الشركات لحد الآن على المساهمة ولا على زيادة العوائد ولا أعطت جوابا مقنعا بالنسبة للغاز ولا فى الامور الاخرى مما يدل على أن الشركات مقنعة بوجهة نظرها ، ويبدو أن الشركات حسبت أن الامور ستنتهى بسهولة ، أى أن تنتهى المفاوضات حسب رغباتها فقط فى حين أن المفاوضات يجب أن تنتهى على أساس عادل يحقق مصالح الشركات ومصالح شعبنا . انى اؤكد لكم باننا سوف لن نتنازل عن شىء من مطالبنا .

فيشر : اذا كنتم سيادتكم ترون عدم امكان تغيير مطالبكم بأى شكل من الاشكال فاعتقد أن بالامكان توفير الوقت الطويل الذى نقضيه فى المفاوضات بقصد التوصل الى اتفاق .

الزعيم : هذا أكيد ، اذ أن على الشركات أن تاتى الى النقاط العادلة .

فيشر : يبدو أن الشىء الذى تطلبونه هو الذى تعتبرونه عادلا .

الزعيم : نعم ، صحيح .

فيشر : نحن لا نعتقد ذلك .

الزعيم : ألا تعتقدون بأن الاتفاقية أعطت للحكومة الحق بالمساهمة بنسبة لا تقل عن ٢٠٪ ؟

فيشر : أوضحنا عدة مرات اننا لا نعتقد بذلك .

الزعيم : اذا لم تقبلوا هذا الشىء فهناك اتفاقيات أخرى سابقة تضمن هذا الحق ، ومنها المادة الثامنة من اتفاقية سان ريمو لسنة ١٩٢٠ التى تخص هذه القضية بالذات وهى تسمح للحكومة الوطنية بالمساهمة بـ ٢٠٪ على الاقل ، ولكنكم غمطتم هذا الحق ، ومهما حاولنا جلبكم الى طريق الحق رفضتم ذلك .

فيشر : فيما يتعلق باتفاقية سان ريمو فان الشركة ليست ملزمة بشىء منها لانها ليست طرفا فيها والاتفاقية المذكورة مبرمة بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فى سنة ١٩٢٠ فى حين أن الشركة منحت امتيازها فى عام ١٩٢٥ وكانت اتفاقية سان ريمو قائمة فى ذلك الحين . وكل واحد من المعنيين كان يعلم بوجود تلك الاتفاقية وتدل السجلات الموجودة على

أن مناقشات كثيرة جرت حول هذا الموضوع فى ذلك الوقت وانتهى الامر الى أن تختار الحكومة أخذ حصة مقطوعة بدلا من المساهمة ، وأعتقد أن ثلاثة وزراء كانوا قد استقالوا لهذا السبب .
ان اختيار الحكومة الحصة المقطوعة فى ذلك الحين اختيار حسن ، لانه لو كانت الحكومة قد اختارت المساهمة لكان عليها أن تضع ٢٠٪ من رأس المال تمضى عليها ٢٥ سنة قبل استحصال هذا المبلغ لان السنوات الاولى من الامتياز كانت سنوات صرف فقط .

الزعيم : يعنى أن الشركة هى الخاسرة فى ابقاء العشرين بالمائة لديها .

فيشر : ليس الآن ولكن فى الخمسة وعشرين سنة الاولى من الامتياز .

الزعيم : العبرة بالنتائج .

فيشر : انى أتكلم حول اتفاقية سان ريمو .

الزعيم : ما هو السبب الذى جعلكم لا تثبتون حق الحكومة بالمساهمة رغم أن اتفاقية سان ريمو ضمنت هذا الحق .

فيشر : لان الاحتمالات التى نصت عليها المادة (٣٤) من الامتياز لم تحصل . وفى الوقت الذى وقعت فيه اتفاقية سنة ١٩٢٥ كانت قد جرت المناقشات حول ما اذا كانت الشركة شركة عامة أم خاصة ، واستعملت بالتالى الحكومة حقها ونصت فى الاتفاقية على انه اذا صارت الشركة ، شركة عامة فيحق لها عندئذ بالمساهمة بـ ٢٠٪ .

الزعيم : هل أن المناطق التى منحت بها مساهمة بنسبة ٢٠٪ كانت الشركات فيها خاصة ام عامة ؟ .

فيشر : الشركات هى خاصة حسب معلوماتنا .

الزعيم : من هذا يظهر أن التفسير لصالح الشركات دائما . ف فيما يتعلق بالعراق تفسرون ان الشركة خاصة ولا يمكن المساهمة بها ، بينما فى البلدان الاخرى الشركات خاصة وتعطى مساهمة .

فيشر : اننا نتكلم عن المادة (٣٤) فقط لانه ليس من الصواب المقارنة بين المساهمة فى سنة ١٩٦١ وبين ماكان عليه الوضع فى سنة ١٩٢٥ ولهذا نعتقد ان الاقتراح الجديد سيضمن المساهمة .

الزعيم : عندما حدثت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ذكرنا اننا سنستمر فى تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات (وفق مصلحة الوطن) اى فى حالة عدم تعارضها مع مصلحة الوطن ، واذا ما تعارضت مع المصلحة فاننا لانمشى بشريعة القاب ، ولكن بطريق انساني وبالطريق الذى يستسيغه العالم المتمدن . وعلى هذا الاساس باشرنا بهذه المفاوضات منذ ثلاث سنوات ولكن يظهر انكم بعد ان غلبتم الحكومة السابقة واحتكرتم الفوائد وجدتم من الصعوبة أن تذهب الآن بعض ارباحكم الى اصحابها . ان كثيرا من الدول داخله فى اتفاقيات ومعاهدات والبعض منها تتقاتل فيما بينها ولكنها فى احوال اخرى تصبح صديقة

لان الاتفاقيات يمكن تعديلها • فمثلا فرنسا والجهات الاخرى في واسط
اوربا هل يجب ان تبقى على اتفاقيات سنة ١٨٧٠ ، المهم ان الاتفاقيات
يجب ان تعدل حسب تطور الزمن وتتماشى مع رغبة الطرفين لانها
ليست نصوص سماوية وانما هي مبنية على أساس العدل • والشئ
العادل يقضى برجوعكم عن التماذى فى غمط حقوق العراق هذا اذا
كنتم تفسرون المادة (٣٤) بتفسير آخر • ان هذا هو سبب اطالة
المفاوضات ، انكم تتعنتون بمثل هذه القضايا الواضحة وكنا قد ذكرنا
ذلك قبل ثلاث سنوات •

فيشر : البعض من الطلبات جاءت فى شهر آب الماضى •

الزعيم : على كل حال مضت مدة طويلة ونحن نطالب بهذه الاشياء ولكنكم لم
تتحرزوا شيئا عن موقفكم فى بداية المفاوضات •

فيشر : اسمحوا لى أن أبين بعض الاشياء ، انى أوافق على أن اتفاقاتنا يجب
أن تتماشى مع العصر الحديث وتدل الاتفاقيات على اننا مشيينا على هذا
الاساس • فقد أبدل النص الخاص بالاربعة شلنات الى أربعة شلنات
ذهب ، عندما ارتفع سعر النفط ذهبنا الى المناصفة فى الارباح •
وفيما يتعلق بالمواضيع الاثنى عشر التى تطالبون بها بدون اى تغيير
أبين باننا نعتقد اننا تقدمنا مسافة طويلة لملاقاة رغبة سيادتكم • أن
امتيازنا يعطينا الحق فى جميع الاراضى ونحن وافقنا على التنازل عن
٩٠٪ منها وبيننا لكم بأن مبدأ المناصفة هو شئ أصولى واننا
لا نحصل الآن على نصف الارباح فعلا ونحن نعتقد أن اقتراحنا
السابق حول تخصيص الـ ١٥٪ للشركة الجديدة هو اقتراح
عادل جدا •

الزعيم : أن بعض الشركات تعطى ٥٠٪ مساهمة الى البلد أو الجهة الوطنية
وبعدئذ تقسم الارباح مناصفة ايضا وبذلك يصبح مجموع حصة
الحكومة حوالى ٧٥٪ •

فيشر : ولكن تساهم الحكومة فى نصف المبالغ ايضا •

الزعيم : هل ترون أن طلب مساهمتنا بـ ٢٠٪ زائد ؟

فيشر : احب ان أسأل سيادتكم حول ايران التى تعاقدت مع شركة بان اميركان
فى منطقة الخليج وأعطت للشركة الوطنية الايرانية ٥٠٪ من
الاسهم ونصف الارباح للحكومة هل باشرت بالدفع فعلا ؟ •

الزعيم : ليس هناك قطر فى العالم ظلم فى المعاملة مع الشركات كما ظلم العراق
فهل رأيتم شركة فى العالم تأخذ كل اراضى البلد والبحر والسماء
بامتياز واحد ؟ انكم اخذتم هذا الحق من ناس كانوا خائنين لبلدهم •

فيشر : لم نأخذ الحق من أحد وانما أخذناه من الحكومة •

الزعيم : الحكومة كانت خائنة •

فيشر : كانت هى الحكومة العراقية المعترف بها •

الزعيم : ولهذا جابت البلاء على الحكومات الاخرى وتركت كرها شديدا للحكومات التي تعاونت معها وكل فرد من ابناء الشعب يكره الحكومات التي تعاونت معها وقد جئنا لازالة بذور الكراهية ونزرع بذور الصداقة .

فيشر : ونحن كذلك .

الزعيم : ولذلك يجب علينا ان نبدل الاشياء السابقة فاذا اعطت الحكومة السابقة جميع الاراضي هل يعنى هذا اننا يجب ان نفعل نفس الشيء ؟ .

فيشر : احب ان اصحح شيئا ، اذ اننا نحاول تعديل هذا الامر ولهذا نعرض ٧٥٪ من الاراضي .

الزعيم : اذا اردتم تصحيح الاوضاع فلماذا تذكر موضوع الـ ٧٥٪ ولا تذكر المساحات التي تعطى الآن في البلدان الاخرى ؟ أن البلدان الاخرى تعطى بقعا محددة بالامتياز .

فيشر : هذا هو الذى سنقوم به الآن .

الزعيم : انكم تأخذون نسبة مئوية من مساحة العراق وهى كبيرة جدا .

فيشر : لقد أسسنا صناعة كبيرة فى العراق وكنا نأمل ان نقوم بتوسيعها وكنا نقوم بالتحرى وايجاد النفط ونقوم بالانشاءات اللازمة لتصدير هذا النفط ، والسبب الذى يجعلنا نتنازل عن ٧٥٪ هو محاولة ملاقة رغبة سيادتكم لاننا كنا ننوى التنازل عن مقدار اقل من ٧٥٪ فى السابق ، وأقول مع كل احترام بأننا كلما حاولنا التوصل الى اتفاق مع رغبات سيادتكم كلما طلبتم أكثر ، وهذا هو السبب الذى يجعلنا نصل الى حد لانتمكن بعده من الزيادة .

الزعيم : حتى فى امتياز سنة ١٩٢٥ كان هناك تحديد للقطع حيث لا تتجاوز مساحة القطعة (٢٠٠) ميل مربع ، أرجعوا الى الاتفاقية لتروا ذلك .

فيشر : صحيح ، ولكن لاسباب معقولة عدلت الاتفاقية فى سنة ١٩٣١ وهذا الامر كان عندما كانت اتفاقية شركة نفط العراق محصورة بالنهر فقط .

الزعيم : يظهر بأن الاسباب المعقولة هى التى جعلتكم تأخذون جميع أراضي العراق .

فيشر : أن ترتيب القطع الذى كان فى الاتفاقية لم يكن يسمح بقيام صناعة نفطية كبيرة .

الزعيم : كان يمكن مضاعفة المساحات الى (٤٠٠) ميل مربع لكل قطعة .

فيشر : عملنا ترتيبا مع الحكومة فى ذلك الوقت .

الزعيم : استمحيكم عذرا اذا قلت بأنه لم تكن هناك حكومة ، فقد كان هناك انكليز ، وكانت هناك شركة انكليزية ، ولو كان اولئك الرجال موجودين الآن لحاكمناهم لانه ليس هناك حكومة فى العالم تعطى جميع بلدها بالامتياز .

فيشر : انى اتكلم عن التنازل واعتقد اننا عملنا اقتراحا مرضيا حول التنازل
وتفضلتم ببيان النقاط التى فيها غبن ، فهل هناك أخرى غيرها ؟

الزعيم : هناك نقاط كثيرة •

فيشر : ما هى ؟

الزعيم : أولا : أن حصتنا ليست كافية مثل العالم • ثانيا : أن مدة الامتياز
طويلة • ثالثا : بقاء الغاز لديكم ، ورابعا : غمط حقوق العراقيين فى
ادارة الشركة وكثير غيرها ، ونحن نتفاوض منذ ثلاث سنوات ، اننا
نريد عن قناعة وعن صداقة الوصول الى اتفاق ، ولكن الفكرة المسيطرة
عليكم هى انكم تعتقدون اننا مرتبطون بعوائد النفط التى نأخذها
منكم ، واذا انقطعت عنا مات العراق جوعا •

فيشر : اننا لا نتكلم عن ذلك •

الزعيم :ؤكد لكم أن المجاعة سوف لا تحدث فى العراق •

فيشر : يسرنا أن لا تحدث مجاعة فى العراق واعتقد أن الحالة التى تتصورونها
سوف لا تحدث • بينتم سيادتكم الآن أن هذه المطالبات تمثل الغبن
الذى لحقكم واخلاصا من الشركات ورغبة منها فى ملاقة رغبتكم جاءت
للمفاوضة مع عدم موافقتها على وجود الغبن •

الزعيم : أولا أنكم توافقون على وجود الغبن فى أخذكم جميع الاراضى •

فيشر : انى لا أعتبر هذا غبنا وقد وافقنا على التنازل تمشيا مع الامتيازات
الجديدة • اننا عاجلنا المسائل نقطة بعد نقطة وقد وصلنا الى الحد الذى
يلاقى رغباتكم ، ولدينا مسؤوليات لا ترونها أنتم ونحن مسؤولون
عنها ، لاننا فى منافسة شديدة فى مصلحتنا هذه وعلينا أن نبيع
ونشتري فى هذه المزاحمة وعلينا أن نجعل شركتنا فى وضع منافس
وهذا هو الذى يجعلنا نلاحظ بعض التقييدات • نعتقد اننا قد عاجلنا
النقاط جميعها وعملنا ما يمكن عمله ، أما فيما يتعلق بالمساهمة فنعتقد
أنه لا يزال هناك مجال للاتفاق على الاساس الجديد الذى اقترحنه
ولا نعلم هل أن القضية هى قضية مفاوضة أم قضية قبول لرغباتكم
كما هى ؟

الزعيم : أنها ليست رغباتى الخاصة وانما هى رغبات كل واحد من اعضاء الوفد
المفاوض وكل واحد من ابناء الشعب ، واعتقد أن كل واحد من اعضاء
وفدكم يريد حماية مصالح الشركات ولكن يقتضى أن يكون ذلك على
اساس عادل وبدون تجاوز على حقوقنا •

فيشر : هذا يرجعنا الى الاستفسار عن كون الحكم فى ما هو عادل وغيرعادل •

الزعيم : هناك مثال عندنا مضمونه أنه اذا شب شخص على خلق معين فيجب
ملاحظة العوامل التى كانت محيطة به عندما كان طفلا • ولنرجع الآن
الى الماضى لنرى الحق والعدل ، لنرجع الى اتفاقية سنة ١٩٢٥ فيما
يخص القطع الممنوحة للشركة وهى (٢٠٠) ميل مربع ولنرى الشخص

العدل الآن اذا رغب بزيادتها ، فألى أى حد سيزيدها بصرف النظر
عن الاتفاقية ؟ هذا فيما اذا أردنا تصحيح الوضع ، أن الشخص
العدل واضح •

فيشر : فيما يتعلق بتعديل الاتفاقية فى سنة ١٩٣١ أقول أنه جرى بموافقة
الحكومة لان النص على البقع كان غير عملى فى ذلك الحين وهو غير عملى
اليوم ايضا • أما فيما يتعلق بالعدالة فانى أشعر أن عروضنا تنطوى
على العدل •

الزعيم : هل نضع الامر أمام ابناء الشعب للاستفتاء ونقوم بنشر مقترحاتكم
فى الصحف ؟

فيشر : كلا ، لان الجرائد هنا تمشى مع خطة سيادتكم وهذا شئ مسر •
الزعيم : أنا الذى أمشى مع خطة الشعب وليس هم الذين يمشون مع خطتى
فهى خطة الشعب لان الجرائد عندنا حرة وليست هناك واحدة تمثل
وجهة نظر الحكومة ، وكن واثقا بأن ليست هناك صحيفة خاصة بنا
ولهذا فان كل واحد منهم يكتب بما يختص به وحسب وجهة نظره •
فيشر : هذا جيد والحال عندنا كذلك •

(فترة استراحة استغرقت حوالى النصف ساعة)

الزعيم : نعود ثانية الى الموضوع حول التنازل واقترح المستر فيشر ، أن
الـ ١٥٪ نرى أنها يجب أن لا تكون محل بحث لان التنازل يجب
أن يكون بنسبة ٩٠٪ ولننظر الى الاقتراح على أنه يشمل الـ ١٠٪
الباقية ، هل هناك شئ حول هذا الرأى ؟

فيشر : أحب أن أسمع رأى سيادتكم •
الزعيم : فيما يخص نص الاقتراح الجديد على الـ ١٠٪ فقط هل لديكم
مطالبات ؟

فيشر : لا أتمكن من الموافقة على ذلك •
الزعيم : اذن نحن غير متفقين حول الموضوع •
فيشر : هذا معناه تحريك نسبة التنازل من ٧٥٪ الى ٩٠٪ ، واذا كانت الـ ٧٥٪

مناسبة لكم قبل سنة ، فلماذا لا تكون كذلك الآن ؟
الزعيم : بسبب عدم الاتفاق عليها فى حينه حيث مضت ثلاث سنوات على
المفاوضات •

فيشر : طلبتم التنازل عن ٧٥٪ فى تشرين الثانى الماضى •
الزعيم : مع ذلك لم نستفد من الـ ٧٥٪ خلال السنة الماضية ان كنت
تعتبر اننا حددنا هذه النسبة فى العام الماضى •
فيشر : هل يعنى ذلك أنها يجب أن ترتفع الى ٩٠٪ ؟

الزعيم : كان المفروض أن يجرى التنازل عن هذه النسبة وفق شروط اوضحناها .
فيشر : كيف ؟

الزعيم : عندما اقترحنا التنازل عن ٧٥٪ لم يكن هذا الطلب نهائيا لانه مرتبط بمواضيع أخرى ، ولو اننا كنا قد اتفقنا على شيء نهائي لانه انتهى الامر .

فيشر : نريد أن نعرف وجهة نظركم النهائية .

الزعيم : وجهة نظري أن نأخذ حصة أعلى ونساهم معكم ونحسن بقية المواضيع .
اننا لم يسبق ان وافقنا على الـ ٧٥٪ ، هل تريدني أن أوافق على الـ ٧٥٪ على أن نقوم نحن بالاختيار ؟

فيشر : كلا ، هذا لم يرد في كتابكم .

الزعيم : اننا لم نوافق على كتابكم ايضا ، انكم تحافظون على حقوق الشركات فقط .

فيشر : أرجو المذرة .

الزعيم : انكم تحافظون على حقوقكم ونحن نحافظ على حقوقنا .

فيشر : أن حماية مصالحنا هي حماية مصالح العراق .

الزعيم : ولكن حماية مصالح الشركات تكون اعتداء على حقوقنا في بعض الاحيان .

فيشر : يود المستر ستيفنس الاستفسار عن سبب عدم موافقتكم على الكتاب .

الزعيم : هذا الموضوع كان يقتضي الاجابة عليه ضمن بقية المواضيع وليس بصورة مفردة ، لان هذا لا يكفي ، وكنا قد أثرنا (١٢) موضوعاً ، ولكنكم أخذتم النقاط التي في صالحكم .

ستيفنس : ولكن الكتاب الذي وجهناه اليكم كتب بالصيغة التي املاها سيادتكم .

الزعيم : كيف ؟

هريج : بالصيغة التي امليتموها علينا في شهر تشرين الثاني الماضي .

الزعيم : هذا مرتبط مع طلبات أخرى ، انكم لم تجيبوا على موضوع المساهمة

وزيادة الحصة والامور الاخرى ، ولكنكم أجبتكم على التنازل فقط .

فيشر : نعم ، صحيح لان بعض النقاط الاخرى تحتاج الى مذاكرة والبعض الآخر

كنا قد أجبنا عليه ، من المؤكد أنه جرت في الجلسات السابقة وفي

هذه الجلسات ، مناقشات طويلة حول المساهمة وزيادة الحصة ثم انتقلنا

الى بحث هذه النقطة .

الزعيم : لم نوافق عليها بسبب ارتباطها مع بقية المواضيع الاخرى ، والسيد

هريج ، هل كنت حاضرا عند توقيع الاتفاقية في سنة ١٩٢٥ ؟

هريج : لم أكن حاضرا في سنة ١٩٢٥ .

الزعيم : لانه لو كانت الاتفاقية بشكل آخر لما دخلنا في هذه المفاوضات .

هريج : لقد كنت في منصب متواضع ولم أحضر المفاوضات .

الزعيم : أشكرك على كل حال لانك تعبت معنا ، والآن ماذا عندكم من أشياء

أخرى ؟

- فيشر : هناك بعض الملاحظات بالنسبة لموضوع الغاز .
- الزعيم : سبق أن اتفقنا على الغاز وليس هناك شيء جديد .
- فيشر : أفكرت أن سيادتكم ذكرت موضوع الغاز .
- الزعيم : قصدت أننا اتفقنا على أن يصبح الغاز للحكومة وتأخذ الشركات الكميات التي تحتاجها لعملياتها . هذا هو الشيء الذي فهمناه ، فهل لديكم شيء آخر ؟
- فيشر : أن آخر شيء قدمناه عن الغاز هو الكتاب الموجه في شهر نيسان الماضي والذي وافقنا فيه على أن تأخذ الحكومة كميات كبيرة من الغاز .
- الزعيم : الشيء الذي أعرفه أن الشركات تأخذ الكميات التي تحتاجها من الغاز لعملياتها والباقي منه للدولة ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول الغاز أيضا وطلبنا تعويضا عن تبذير الغاز في السابق .
- فيشر : تعويض عن أي شيء ؟
- الزعيم : عن حرق الغاز وخسارة البلد ، إذ انكم لم تستفيدوا من الغاز ، ولا جعلتم البلد يستفيد منه .
- فيشر : أن الحكومة أيضا لم تستفد من الغاز في مشروع استخلاص الكبريت في كركوك أو غيره من المشاريع لحد الآن .
- الزعيم : لأنه لم يكن لها حق استعماله تجاريا .
- فيشر : لها حق استعماله في جميع الأغراض عدا التصدير .
- الزعيم : هذا هو الاستعمال التجاري الذي أقصده ، ما هو التعويض الذي ترونه عن الغاز ؟
- فيشر : أن الغاز لم يبدد وإنما استعمل في استخراج النفط .
- الزعيم : حتى في الكويت أصبح الغاز قابلا للتصدير فهل لم يكن باستطاعة شركاتكم التي لها مدة طويلة في العراق عمل شيء مماثل لتصدير الغاز؟
- فيشر : أعتقد أن الغاز لم يبدأ تصديره من الكويت وإنما الذي يصدر هو الغاز السائل .
- الزعيم : سوف لا نطالب بالتعويض عن تبذير الغاز خلال السنوات الطويلة الماضية مقابل تنازل الشركات عن الغاز للحكومة للاستفادة منه .
- فيشر : أننا نشعر - كما ذكرنا ذلك لسيادة وزير النفط - أن أحسن ترتيب يتخذه الطرفان فيما يتعلق بالغاز هو أن نعمل نفس الترتيب الجاري من قبل شركة شل في الكويت ، وبموجبه سيكون للطرفين حق بيع الغاز على أساس الاقدمية فإذا تمكنت الحكومة من إيجاد عميل لشراء الغاز فيكون لها وكذلك الحال إذا وجدت الشركة عميلا فيكون الغاز لها وايهما سبق .
- الزعيم : لا يمكن لأي عميل أن يتصل بالحكومة إذا علم أن للشركات علاقة بالموضوع . لنفرض أننا بعنا الغاز وانكم اردتم بيعه فكيف يكون الحل ؟

فيشر : متى ما بيع الغاز من قبل احد الطرفين فسوف لا يكون للطرف الثاني حق ما .

الزعيم : هل اذا قمنا ببيع الغاز فسوف لا يكون للشركات حق فيه ؟ .

فيشر : ان احسن حل هو اتفاق شركة شل في الكويت وحسبما افهم ان وزارة النفط تريد من الشركات ان تتنازل عن حقها في الغاز نهائيا ولم اتمكن ان افهم لماذا تطالب الوزارة بذلك خلال المذاكرات المتعددة التي جرت مع سيادة وزير النفط .

الزعيم : لانه اذا كانت هناك علاقة للشركات فسوف لا يمكن للحكومة اعطاء الغاز بالامتياز الى شركة اخرى .

فيشر : لماذا ؟

الزعيم : لان لكم حقا فيه .

فيشر : اذا لم تتمكنوا من ايجاد مشترى ، أليس من الاحسن ان نجد نحن هذا المشترى ؟

الزعيم : من قال اننا سوف لانجد مشترى ؟ نحن نوافق على اقتراحكم على ان تعطونا التعويض عن المدة السابقة .

فيشر : اننا لا نعطي تعويضا لان الغاز لم يبدد كما ان الغاز لم يصدر من أية منطقة اخرى .

الزعيم : لقد اعتبرنا قضية الغاز منتهية واذا بنا ندخل في مفاوضات جديدة حولها .

فيشر : حسبما اعرف ان الموضوع لم ينته .

الزعيم : هناك محاضر تثبت طلباتنا حيث قلنا اما ان تعطونا التعويض واما ان تتنازلوا عن الغاز ولكن يظهر انكم سكتكم عن الموضوع على أمل تسويته في المفاوضات .

فيشر : أرجو المذرة لان الكتاب الذى وجهه المستر هريج كان قد تناول موضوع الغاز باعتباره من المواضيع الموقوفة التى لم يجر اتفاق بشأنها . لقد اشرنا الى ان موضوع الغاز من المواضيع التى لم نتمكن من ملاقة وجهة نظركم بشأنها وطلبنا بحثه .

الزعيم : هل ترون كيف عقدتم الامور ، ففي ما يخص المساهمة قلتم ان الشركة شركة خاصة وبالنسبة لزيادة الحصة قلتم نحن شركة قديمة ، وفيما يخص الغاز الذى احرقتموه قلتم ان فيه مصلحة عامة ولا نتمكن من اعطاء تعويض . قلنا لكم اعطونا الغاز لتتصرف به فتقولون ان لدينا مقترحات اخرى .

فيشر : فيما يتعلق بالغاز طلبتم التصرف به وقلنا فى الكتاب ان لدينا اقتراحات حول ذلك وقد عرضنا على الحكومة (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا فى البصرة و (٩٦) مليون قدم مكعب يوميا فى كركوك .

الزعيم : لقد جرت مناقشة هذا الكتاب وانتهى الموضوع ولم نتفق على هذا الاساس .

فيشر : هذه اول مرة اسمع بذلك ، وعندما جئت لأول مرة وتذاكرت مع سيادة وزير النفط سألتني ماذا لديكم عن الغاز ؟ .

الزعيم : السيد هريج لابد ان يعلم ذلك .

فيشر : هل نتمكن من معرفة موعد اجراء المذاكرة حول هذا الموضوع ؟

الزعيم : المناقشات حول الغاز طويلة ويعلم السيد هريج بذلك .

هريج : المناقشات طويلة جدا ولكن لم يحصل اتفاق ، وعليه قدم هذا الكتاب .

الزعيم : هل يلبي هذا الكتاب طلباتنا ؟

هريج : لم يلب جميع الطلبات ولكنه يعطى أكثر ما هو ممكن .

الزعيم : هذا يخالف طلباتنا .

فيشر : الذى افهمه من سيادتكم ان قضية الغاز انتهت .

الزعيم : نعم .

فيشر : اننا لانظر الى الامر كذلك لان هناك كتاب وجهناه فى نيسان الماضى ،

ولدينا تعديلات عليه .

الزعيم : سبق ان ناقشنا هذا الكتاب ورفضناه .

حديد : ان الكتاب المقدم فى نيسان هو تكرار لما قدمته الشركات بتاريخ

١٢/٦/١٩٦٠ وكان قد رفض من قبل الحكومة .

الزعيم : امامى الآن كتاب الشركات المؤرخ ١٢/٦/١٩٦٠ .

فيشر : هل هو نفس الشئ ؟

الزعيم : تقريبا ، وقد جرت مناقشات كثيرة حول مبدأ تصدير الغاز وليس

المطلوب هو الموافقة على التصدير .

حديد : ان الاقتراح الذى قدمته الشركات الآن وهو ان يستفيد كل من الطرفين

من الغاز حسب الاسبقية ، كان قد قدم فى اول المفاوضات ورفض

ثم تراجعت الشركات عنه .

الزعيم : كنا قد رفضنا هذا الاقتراح من اول المفاوضات وكان اقتراحنا بالنسبة

للغاز هو الاقتراح الذى ذكرته عندما أملت عليكم صيغة الكتاب الذى

اقترحتم توجيهه وقلت اننى لو كنت فى حل الشركات لاجبت بموجه .

(ثم قرأ سيادته صيغة الكتاب المذكور)

فيشر : أن فحوى اقتراحنا أن يتمكن كل من الطرفين من بيع الغاز الذى

يزيد على الكميات الفائضة حاليا الى اى مشتري .

الزعيم : هل توافقون على تعويضنا عن السابق ؟

فيشر : كلا لاننا لم نبدد الغاز .

الزعيم : ولكنكم تحرقونه •

فيشر : يحرق الغاز لغرض اخراج النفط •

الزعيم : ألم يكن باستطاعتكم اعادته الى الحقول ؟

فيشر : يمكن ذلك في بعض الاقطار وفي بعض الاحوال •

الزعيم : هل تعطيكُم الاتفاقية حق حرق الغاز ؟

فيشر : من الواجب علينا حرقه •

الزعيم : لنا نصف الغاز في الاتفاقية ، فكيف يجوز لكم حرقه ؟

فيشر : لو كانت قضية إعادة الغاز الى الآبار اقتصادية لاعدناه في العراق •

أن مشروع إعادة الغاز الى الحقول مشروع معقد ولا يمكن أحيانا

إعادة الغاز الى الحقول كما هي الحال في قبة (بابا) في كركوك في

منطقة النار الازلية وكنا قد أجرينا فحوصا أخرى في الزبير والرميلة

ومع أن هناك آراء متعددة حول الاستفادة من الغاز ، فإنه يمكن

الاستفادة منه في استخراج النفط ولكن حقن الغاز يؤثر على

حقن النفط •

الزعيم : تقوم الشركات دائما باحتساب حصة الحكومة بموجب الاسعار

السائدة المخفضة المعلنة للنفط العراقي دون الرجوع الى الحكومة وذلك

خلاقا لاحكام الاتفاقية ونحن نحتج على ذلك عند دفع كل حصة

ونحتفظ بحقنا ، فالى متى سيبقى هذا الموضوع بدون حل ؟ لقد

ترتبت بذهمتكم مبالغ كبيرة واني أخشى أن تبلغ الفوائد المترتبة عليها

نسبة عالية •

فيشر : قلتُم بأن هذا يخالف الاتفاقية فبموجب أية مادة منها ؟

الزعيم : المادة الاولى من اتفاقية ١٩٥٢ ، النص الخاص بتصريف الاسعار

السائدة ، (ثم قرأ سيادته النص) وأضيف بأن ليست هناك سوق

حرة للنفط العراقي لانه محتكر من قبلكم ونحن نطالب بالفروقات

بين الاسعار •

فيشر : قدمنا مذكرة بينا فيها أن الاسعار السائدة عالية جدا وليست قليلة

لان الارباح بعد البيع قليلة •

الزعيم : ليس لكم حق في تعيين الاسعار حسب رغبتكم فقط •

فيشر : نحن الذين نبيع النفط وبموجب مذكرة الاعمال الموقعة في سنة ١٩٥٥

وافقت الحكومة على أن نقوم بتحديد الاسعار •

الزعيم : الاتفاقية لا تعطيكُم حق اعلان الاسعار لوحدكم •

فيشر : ولكن بموجب مذكرة الاعمال تم الاتفاق على أن تكون الاسعار السائدة

هي الاسعار التي يعلنها البائعون •

حديد : لم تتمكن الشركات لحد الآن من اثبات بيع كميات الى مشـتريـن

مستقلين •

وزير التخطيط: خلال المناقشات السابقة مع السيد هريج أوضح بأن الاسعار تفرض من قبل المساهمين وأن الشركات لا تتمكن من التدخل فيها ، بينما اتفاقية سنة ١٩٥٢ تفرض على الشركات نفسها تحديد الاسعار .

فيشر : اتفق على ذلك بموجب مذكرة الاعمال .

الزعيم : في أية نقطة التقييم مع وجهات نظرنا اذن ؟

فيشر : لقد تذاكرنا حول النقاط الرئيسية ويمكن أن أرجع الى الجدول الخاص بي ، فبالنسبة لكلفة الانتاج هل توافق الحكومة على كتب الشركات بهذا الخصوص .

الزعيم : هناك بعض النقاط ستحال للتحكيم .

فيشر : اذا نظرنا الى جدول المواضيع نجد عددا من النقاط كنا قد بينا رأينا بشأنها وبكتب خاصة ولم نتلق رأى الحكومة لحد الآن .

الزعيم : مثل أى شيء ؟

فيشر : كالكلفة والناقلات والتعريق والمدير العراقى والدفع بعملة قابلة للتحويل

الزعيم : انكم لم توافقوا على وجهة نظرنا فى هذه المواضيع .

فيشر : أحب أن أبين بأن هناك نقطة تحتاج الى البحث هى مسألة عوائد الشحن فى الفاو .

الزعيم : هذه تتوقف على الاتفاق معكم على بقية المواضيع فقد كان من المقرر بالنسبة لشركة نفط البصرة أن تصدر كميات كبيرة بينما قامت بتخفيض التصدير بدلا من زيادته .

فيشر : أنا لا أعرف الفروق بالارقام الا أن ذلك لا يدهشنى .

الزعيم : نحن نتوقع انكم لا تصدرون أكثر من الحد الأدنى لانكم تحاولون الضغط علينا .

فيشر : ليس للضغط ، ولكن لا يمكن لاحد أن يصدر اذا لم يعلم مقدار العوائد .

الزعيم : حتى اذا صدرتم التراب فنكون الضريبة أكثر .

فيشر : لدينا اتفاقية مع البلد .

الزعيم : حتى اذا صدرتم التراب فالضريبة أكثر بخمس مرات .

فيشر : ان العائدات التى تصيب الحكومة من جراء التصدير مشمولة بالاتفاقية .

الزعيم : كل الذى تكلمنا عنه مشمول بالاتفاقية ، ولكنكم تفسرونها حسب مصلحتكم .

فيشر : لأعتقد ان من الصحيح ان تزداد الرسوم خمسة أو عشرة أضعاف عما هى عليه فى الاتفاقية .

الزعيم : أية اتفاقية ، هل هناك نص يحدد مقدار العوائد ؟

فيشر : اتفاقيتنا مع مصلحة الموانئ .

الزعيم : لنرجع الى القصة ثانية ، فان الاتفاقية بين مدير الموانئ الانكليزي وبين الشركة الانكليزية .

هريج : أود أن أعلق على كلام سيادتكم فأقول بأن مدير الموانئ كان شخصا انكليزيا وأنا كنت مدير الشركات ، ولكن الموضوع نوقش مع وزير المواصلات ايضا حينذاك .

الزعيم : اترك وزير المواصلات جانبا .

هريج : وحسبما أعرف فان مجلس الوزراء ناقش الاتفاقية ووافق عليها .

الزعيم : من هو مدير الموانئ ؟

هريج : كرمل جونسن .

الزعيم : أقترحت أنت (٢٠) فلسا عن الطن الواحد ، فطلب هو (٢٣) فلسا ، فأجبتنه بالموافقة أى نفس الشخص استفسر وأجاب وتم ضمان مصلحة الشركة وضاعت مصلحة العراق .

هريج : مجلس الوزراء وافق على ذلك .

الزعيم : المهم ان الاتفاق بين مدير الميناء ومدير الشركة وكلاهما واحد ، تقول بأن مجلس الوزراء قرر الموافقة على الاتفاق ، فهل تعتمد على قرار المجلس أم على الاتفاق ؟

هريج : الاتفاقية جرت بين مدير الميناء ومدير الشركة استنادا الى قرار مجلس الوزراء الذى يلزم الحكومة .

الزعيم : مدير الميناء يحدد الرسوم حسب ظروف الميناء ، وأنت كائى مصدر آخر تخضعون لنفس الرسوم التى يخضع لها غيركم من المصدرين . هل تريدون أن أتكلّم بصراحة ؟ أن أعتقد أنكم تأتون فى كل مرة وتعتقدون المفاوضات لغرض اضاعة حق العراق وأضيف شيئا آخر وهو أنكم تعتقدون بأن الوضع سيتبدل فى العراق لتبقى أموركم ماضية مدة أخرى ويبقى حق العراق فى تدهور ، فأؤكد لكم بأن هذه سلسلة لا تنتهى خاصة بعد الانتفاضة الوطنية فى تموز العراق .

اننا كبشر ، يجوز أن أكون موجودا معكم فى هذه اللحظة وربما أكون غير موجود غدا ، لاننا نؤمن بالقضاء والقدر ويجوز ان نبقى مدة أخرى ، ولكن كل واحد من أبناء البلد هو أقوى من الآخر لاننا نفخنا الروح الوطنية فيهم وهذا هو الشئ الذى حصلناه من الثورة . أما فيما يخص العوائد فتتصل بالاتفاقية على أن تكون العوائد والضرائب والرسوم المفروضة على الشركة لا تختلف عن الرسوم المفروضة على الناس الآخرين ويمكنكم مراجعة نص المادة (٢٩) من اتفاقية البصرة للتأكد من ذلك .

فيشر : اننا نريد الحل بالنسبة للمستقبل لاننا نرغب فى استعمال الميناء العائم الذى أوشك على الانتهاء .

الزعيم : لقد سببتم لنا اضرارا كبيرة من جراء عدم تصدير النفط وهذا الضرر متعمد .

فيشر : انه غير متعمد ولكن المسألة تجارية صرفة .

الزعيم : انكم خالفتم وعدمكم في رفع الكميات التي تصدر خلال هذه المدة .

فيشر : لايمكن استعمال الميناء العائم اذا لم نعرف الشروط التي سيجرى التصدير بموجبها لعدم وجود اتفاق في الوقت الحاضر بعد الغاء الاتفاق السابق .

الزعيم : لدينا اتفاقيتكم الاصلية .

فيشر : انها لا تنطبق على الميناء العائم .

الزعيم : نعم ، تنطبق لان الميناء العائم داخل المياه الاقليمية .

فيشر : ولكننا لا نتلقى فيه خدمات لكي ندفع رسوما .

الزعيم - ولكنكم تصدرون النفط منه ، والرسوم مفروضة على التصدير .

فيشر : ان كل ضريبة تؤثر على تصدير النفط ، وهذا يخالف مصلحتكم .

الزعيم : انه لا يخالف مصلحتنا ، ولكنه يخالف مصلحتكم انتم ، لان لدينا عمال يشتغلون في الميناء ولم يكونوا يأخذون شيئا يذكر في السابق، ولكن الآن رفعنا مستواهم ونحن مضطرون لآخذ عوائد من الشركة مساوية لما نأخذه من المصدرين الآخرين .

فيشر : ولكن لدينا اتفاقية خاصة بالموضوع .

الزعيم : أن الاتفاقية التي نتكلم عنها تستند الى ما اتفق عليه مدير الميناء . أن الشخص الذي كان يأخذ (١٠) دنانير في سنة ١٩٣٨ يأخذ الآن (١٠٠) دينار .

فيشر : هناك نصوص في الاتفاقية المبرمة مع مدير الميناء تقضى بأن تؤخذ الاجور الزائدة بنظر الاعتبار ، وعلى كل حال نريد ان نعرف وجهة نظركم النهائية في الموضوع .

الزعيم : سنبين وجهة نظرنا بعد أن يحصل اتفاق تام على بقية المواضيع .

فيشر : اننا نعتقد ان هذه النقطة من النقاط التي يقتضى حسمها الآن وقد أدرجناها في جدول المواضيع التي يجري بحثها .

الزعيم : أدخلناها في الجدول لتبحث كآخر موضوع من مواضيع المفاوضة .

ستيفنس: اذا لم نعرف عوائد الميناء الجديد فسوف لا نتمكن من ايجاد مشترين للنفط الذي سيصدر منه .

الزعيم : أحسبوا حسابكم على أساس العوائد الحالية واذا حصل تغير في المستقبل فيجرب ذلك في حينه .

فيشر : هل تقصدون (٢٨٠) فلسا عن الطن الواحد ؟

الزعيم : نعم .

فيشر : أود بيان بعض الارقام حول رسوم الميناء بالفلس للطن الواحد وليس عوائد التصدير وذلك في بعض الموانئ الاخرى .

بندر معشور	٢٠	فلسا للطن
الاحمدي	١٣	فلسا للطن
رأس تنورة	١٠	فلسا للطن
الفاو	٣٦٥	فلسا للطن

وفوق هذا المبلغ تدفع الشركة (٢٨٠) فلسا عن عوائد الشحن .

الزعيم : يعني تدفع الشركة فلسا واحدا عن كل (١٠٠) كيلو في رأس تنورة .

فيشر : هذه هي المزاخمة .

الزعيم : لقد حسبنا حساب ذلك ووجدنا ان النفط العراقي لا يزال أرخص من غيره . ولو أنك كنت صاحب الميناء لما وافقت على هذا المبلغ مطلقا .

ستيفنس: هذه مصلحة مشتركة .

الزعيم : هل تدفعون أجور العمال أنتم أو تقومون ببناء دور لهم ؟

فيشر : تأخذ مصلحة الموانئ رسوما عن الصادرات الاخرى .

الزعيم : النفط هو صادراتنا .

فيشر : تأخذ حصة ٥٠٪ عنه واني لا أتكلم عن الـ (٢٦٥) فلسا الاولى ولكن عن الـ (٢٨٠) فلسا الثانية ، لان الاولى مقبولة .

الزعيم : عن أي شيء تدفعون الثانية ؟

فيشر : عن عوائد الشحن .

الزعيم : هذه تدفع عن شيء ، وتلك تدفع عن الخدمات .

فيشر : ولكن عند اضافتها الى بعضها تكون كبيرة .

الزعيم : هل يعني اننا يجب أن لا نقدم خدمات لناقلات النفط ؟

فيشر : انني لا أتكلم عن اجور الخدمات ولكن عن عوائد التصدير لان الاولى هي عالية نوعا ما وتبلغ حوالي (٢٠) سنتا للبرميل الواحد مقابل سنت واحد في البلدان الاخرى .

الزعيم : لنستعرض الآن القضايا جميعا بصورة موجزة ، فبالنسبة للمساهمة، هل أنكم ترون أنه لا يمكن للحكومة المساهمة نهائيا ؟

فيشر : عرضنا اقتراحا بأن تساهم في الـ ١٥٪ .

الزعيم : هذا موضوع آخر . أقصد المساهمة بالنسبة للشركات نفسها وبموجب الامتيازات الحالية .

فيشر : أرى أن تحافظ شركات النفط على وضعها الحاضر وأن تكون المساهمة في الامتياز الجديد .

الزعيم : يعني أن الشركات لا توافق على قبول المساهمة المنصوص عليها في الاتفاقية ؟

- فيشر : أن المساهمة غير مذكورة بهذا الشكل في الاتفاقية .
- الزعيم : في تفسيركم غير مذكور وفي تفسيرنا مذكور . ومن ناحية زيادة الحصة هل ترى الشركات عدم امكانية زيادتها ؟
- فيشر : نعم تبقى الـ ٥٠٪ .
- الزعيم : من ناحية الغاز ألا توافقون على التنازل عنه للحكومة ؟
- فيشر : من رأينا أن نتنازل عن (١٥٠) مليون قدم مكعب يوميا في البصرة و (٩٦) مليون قدم مكعب يوميا في كركوك وفيما عدا ذلك يعالج الموضوع على أساس الاسبقية .
- الزعيم : يعني انكم لا توافقون على تعويض الحكومة عن الماضي ؟
- فيشر : لا اعتقد أن علينا أن ندفع تعويضا فيما يتعلق بحقول الغاز فان لدينا حقولا غازية لوحدها .
- الزعيم : كيف ، هل تعطى للعراق ام انها لا تعطى للعراق ؟
- فيشر : نتنازل عن الكميات المشار اليها سابقا وهذا يمثل جميع الغاز الفائض .
- الزعيم : هل تتكلمون عن الآبار الحالية أم الغاز الذي سيزيد في المستقبل ؟
- فيشر : هذه الكميات هي التي تنتج من الآبار الحالية ، وبعد زيادة الانتاج سيزيد الغاز ايضا ، والكميات الجديدة نقترح أن يأخذها من يتمكن بيعها أولا .
- الزعيم : يعني أن الغاز الذي يفيض في المستقبل يكون للحكومة .
- فيشر : هناك ثلاثة أنواع من الغاز : الغاز المذكور في كتابنا وهو (١٥٠ و ٩٦) مليون قدم مكعب يوميا ، وهذا للحكومة مطلق الحق في التصرف به ، وهناك الغاز الذي سيفيض عن زيادة الانتاج .
- الزعيم : يعني من نفس الآبار أم من الآبار الجديدة ؟
- فيشر : كل كمية تفيض عن الكميات المذكورة تكون ملكا لمن يتمكن من بيعها أولا .
- الزعيم : نتفق معكم على أساس أن الشركات تأخذ الغاز اللازم لعملياتها وما يفيض منه يكون ملكا للحكومة .
- فيشر : يعني أنكم ترفضون الاقتراحات .
- الزعيم : اننا نعطيكم ما تحتاجونه .
- فيشر : هذا لا علاقة له بالموضوع لانه يأتي بالاول .
- الزعيم : اذن جئنا للتصدير فمتى ستصدرون الغاز ؟
- فيشر : عندما نجد مشترى .
- الزعيم : ولحين ايجاد مشترى ماذا ستدفعون للحكومة ؟
- فيشر : حقكم في تصدير الغاز .

الزعيم : هذا الحق موجود سواء صدرتم الغاز ام لا .
فيشر : بموجب الاتفاقية حقنا .

الزعيم : نعم ، ولكنكم قلتم الآن ان من حقنا ان نصدر الغاز نطالب بحقنا في حالة تصديره من قبلكم ، فماذا ستدفعون لنا عند تأخير التصدير ؟
فيشر : سوف لاندفع شيئاً لاننا لانتعتقد بوجود امكانية لتصدير الغاز في الوقت الحاضر .

الزعيم : اذن اتركوا الغاز لنا لتصرف به .
فيشر : اننا نتنازل عن القسم الاكبر منه ، ولا أعلم ماذا ستعمل الحكومة بجميع هذا الغاز .

الزعيم : ان هذا الغاز سوف لا يكفي لمعاملنا الحالية . اننا نعطيكم حاجتكم من الغاز ونأخذ الباقي .
فيشر : لا يمكن قبول ذلك وهذا كل مايمكننا تقديمه .

الزعيم : اذن ، انتم غير متفقين معنا حول الغاز ايضا ؟
فيشر : أود أن أوضح نقطة تتعلق بالغاز وهي - باستثناء ما يتعلق بحقول الغاز لاننا نتكلم عن الغاز الذي يستخرج مع النفط - فإن الكميات التي يحق للحكومة أخذها في النقاط القريبة من محطات عزل الغاز عن النفط وهي جميع الغاز الذي ينتج مع النفط على أن يكون لنا الحق دائماً في استعمال الغاز في عملياتنا بما في ذلك حق إعادة ضخ الغاز الى الآبار المنتجة .

الزعيم : نحن موافقون على اعطائكم الغاز اللازم لعملياتكم ولكن بالنسبة للتصدير يجب أن ندخل في اتفاق خاص حول التصدير اذ يجوز أن يكون حق تصدير الغاز لنا .

فيشر : اننا لا نزال نتمسك بأن يكون الحق للاسبق في الحصول على عميل لتصديره .

الزعيم : اننا لانوافق على ذلك يا سيد فيشر ، يبدو انكم لم تأتونا بشيء جديد وهذا معروف لدينا .

فيشر : نعم ، جئنا بشيء جديد .

الزعيم : ما هو ؟

فيشر : عملنا شيئاً كبيراً بالنسبة للتنازل ووضعنا اقتراحاً بالنسبة للمساهمة وأوضحنا لكم بأن ما تأخذونه من الارباح هو أكثر من المناصفة وتنازلنا تقريباً عن كل الغاز الفائض ، والشئ الوحيد الذي احتفظنا به هو حق الارجحية في العثور على المشتري . هذه هي النقاط الرئيسية التي وافقنا عليها كما لبينا طلباتكم في اشياء كثيرة بالنسبة للامور الاخرى .

الزعيم : لم نحصل على شيء لحد الآن .

فيشر : السبب في هذا أنكم تبدلون طلباتكم بين حين وآخر ، فمثلا في موضوع التنازل أعطيناكم ٧٥٪ في حزيران الماضي ولكنكم طلبتم ٩٠٪ .

الزعيم : تأكدوا اننا طالبنا بـ ٢٠٪ من الاسهم ، ونحن ثابتون على ذلك ، وطلبنا زيادة العوائد ونحن ثابتون على ذلك . أما بالنسبة للتنازل فلم نطلب ٧٥٪ والآن نريد ٩٠٪ .

فيشر : هذا هو الواقع .

الزعيم : ولئن الطلب مرتبط بطلبات أخرى ولو رجعتم الى المفاوضات لوجدتم اننا قلنا أن المواضيع أشبه بالحلقات في سلسلة فهي تتصل احداها بالآخرى ولكنكم تأخذون النقاط المناسبة لكم فقط .
اننا نوافق على ٧٥٪ من الاراضي ولكن نحن نختارها .

فيشر : لا نوافق على ذلك .

الزعيم : اننا نتمكن أن ننتخب حسب قوانيننا وتبقىون أنتم على أباركم الحالية فقط .

فيشر : ولكن ليس بموجب الاتفاقية .

الزعيم : انكم ظلمتم الشعب العراقي ، ونحن نريد التفاهم معكم لازالة هذا الظلم .

فيشر : نحن كذلك نريد المفاهمة .

الزعيم : هل توافقون على أخذ ٧٥٪ على أن تقوم الحكومة بالانتخاب ؟

فيشر : لا يمكن للشركات أن تقوم بالتحري وتقديم المعلومات الى الحكومة لكي تقوم بالانتخاب .

الزعيم : أن المبالغ المصروفة على عمليات التحري مشتركة بين الطرفين .

فيشر : أن المبالغ كبقية المصروفات تدفع من الكلفة .

الزعيم : لماذا تستفيد منها الشركات لوحدها ولا تستفيد الحكومة منها ؟

فيشر : تستفيد الحكومة منها ايضا ، لاننا نقوم باكتشاف النفط وانتاجه وتصديره وتحقق الارباح لها .

الزعيم : أن موقف الشركات الآن كموقفها في أول يوم من أيام المفاوضات .

فيشر : بصدد ما بينتموه أود توضيح نقطة هي أنكم ذكرتم اننا كنا نتوقع أن يحدث شيء في العراق ، وأحب أن أبين باننا نحاول بكل قوانا التوصل الى اتفاق مع حكومتكم .

الزعيم : اننا غير مستعدين لعمل اتفاقية تخالف مصالح شعبنا وتهبط به .

فيشر : لا اعتقد أنها تهبط بالشعب .

الزعيم : ان الاتفاقيات الجديدة تضمنت مساهمة ٥٠٪ وعوائد ٥٠٪ ايضا .

فيشر : أن العبرة ليست في عقد الاتفاقيات ، وانما في مباشرة الشركة بالعمل .

الزعيم : بالنسبة للحد الأدنى كنا قد اقترحنا زيادة هذا الحد ، فما هو رأيكم بشأنه ، واعلم مقدما أنكم سوف لا توافقون عليه ؟

فيشر : أن كميات الانتاج فى زيادة واننا نصرف الآن على وسائل زيادة الانتاج والتصدير ، وأن التصدير يتوقف دائما على الاسواق التى نجدها ، ومن المؤسف حقا ان الكميات التى تصدر من البصرة سوف لا تكون كما نأمل بسبب ارتفاع عوائد الميناء . أنكم تريدون منا التنازل عن ٩٠٪ من الاراضى فورا وتطلبون الى جانب ذلك زيادة الحد الأدنى من الانتاج .

الزعيم : أن الاحتياطي المكتشف كبير ويساعدكم على انتاج الكميات التى تريدونها .

فيشر : هذه نقطة فنية وهى ان الاحتياطي الحالى الذى يجهز خطوط الانابيب الحالية لايكفى للاستمرار حتى نهاية الامتياز ، وهذا الوقت لايسمح مطلقا ببحث زيادة الكميات المصدرة .

الزعيم : يظهر اننا غير متفقين حول هذه المواضيع وهذا شئ مؤسف . يمكننا طبعا السر حسب مصلحة الشركة ونحن ايضا سنعمل بموجب حقوقنا لاننا لم نجد فائدة من المفاوضات خلال السنوات الثلاث الماضية ، وأؤكد للشركات باننا سوف لانموت جوعا ، كما أؤكد ان شعبنا سيتحمل مدة من شظف العيش حتى يحصل على حقوقه .

فيشر : أحب أن أبين باننى اتأمل أن لا يجوع الشعب العراقى وأن لا يتحمل خسارة من عوائد النفط وأؤكد أنه ليس هناك ما سنقوم به بحيث يودى الى تقليل عوائد النفط وأؤكد ايضا اننا تقدمنا مسافة بعيدة للملاقة طلبات الحكومة واننا أسسنا صناعة كبيرة فى العراق ونحن نعمل على توسيعها وهى شئ كبير بالنسبة للعراق واتأمل أن الاحوال تنمو وتزدهر .

الزعيم : لقد عرفتم وجهة نظرنا وعرفنا وجهة نظركم ولا داعى لاستمرار المفاوضات بعد الآن .

فيشر : اننى لا أرى أية غاية من استمرار المفاوضات الآن ولكن أؤكد اننا بذلنا كل ما فى وسعنا ولاجل أن اتفهم الوضع تماما ، هل اننا لانتمكن من التوصل الى اتفاق حول جميع النقاط التى عرضناها ؟

الزعيم : بالنسبة للنقاط الجوهرية من مطالبنا .

ستيفنس: ولكن كتاب سيادتكم هو الذى وافقنا عليه فى موضوع التنازل .

الزعيم : هذا ليس كتاب سيادتي كما تقولون ، وانما ذكرنا أنكم اذا وافقتم على كذا وكذا فاننا نطلب كذا وكذا . هذا هو الواقع ولكنكم تمسكتم بشئ واحد وتركتم بقية الاشياء فى حين ان المواضيع متصلة مع بعضها ولا يمكن اخذ النقطة التى هى فى صالحكم فقط .

فيشر : حول هذه النقطة لايقنا وجهة نظركم .

الزعيم : الحقيقة من المؤسف ان تكرروا هذه الاشياء لان المواضيع متصلة مع بعضها . لدي الآن اقتراح نهائي ، تتنازلون عن ٩٠٪ فوراً لقاء تنازلنا عن حق المساهمة في الآبار الحالية بشرط زيادة حصتنا منها ، ثم نساهم معكم في الباقي الـ ١٠٪ بعد استثناء الآبار الحالية على أسس جديدة للمساهمة والعوائد . هل هذا مقبول ؟

فيشر : انه اقتراح سريع .

الزعيم : عرضنا اقتراحاً جديداً ولم توافقوا عليه أيضاً ولذلك نحن متباعدين كثيراً .

فيشر : هذا شيء جديد . أتذكر انني عندما كنت هنا في آب الماضي طلبتم أن يكون التنازل عن ٩٠٪ في مرحلة واحدة وانني أخبرتكم بانني اذا أخذت هذا الاقتراح معي الى لندن فسيكون له رد فعل ، وهذا ما وقع فعلاً حيث قيل بأنه كلما حاولنا التوصل الى اتفاق كلما تبدلت المطالب .

الزعيم : الحكاية العادلة انكم لا تريدون التوصل الى اتفاق عادل .

فيشر : القصة انكم طلبتم طلبات غير عادلة وكلما حاولنا التوصل الى اتفاق بشأنها لم تحاولوا معرفة الوجهة في موقفنا ، بل ازددتم في هذه المطالب وهذا هو السبب في عدم التوصل الى اتفاق .

الزعيم : هل تريدوننا أن نكون مثل الحكومات السابقة نفلد ما تريدونه ؟

فيشر : كلا ، وانما نريد أن تفحصوا وجهة نظرنا .

الزعيم : لقد فحصنا وجهة نظركم .

فيشر : ولكنكم لا تعترفون بأن ما نقوله صحيحاً .

الزعيم : اعتقد اننا جئنا معكم لدرجة كبيرة ومع ذلك فاننا لانريد ان نؤثر على

موقف الشركات ولكننا يجب أن لا نخسر لاننا أصحاب الحق في هذا

البلد . ليس لدينا شيء الآن ونعتبر المفاوضات منقطعة بسبب تعنت

الشركات في وجهات نظرها وعدم موافقتها على اعطاء حق العراق

ولا يمكن لنا ان نصبر على ضياع حق العراق مدة طويلة . انكم

تريدون كل الامور في صالحكم ، وعلى كل حال أتمنى لكم الخير .

فيشر : شكراً وأرجو كل الخير لسيادتكم وللشعب العراقي .

الزعيم : هذه آباركم باستطاعتكم استقلالها كما تريدون واني أسف لان افول

لكم باننا سناخذ بقية الاراضي بموجب تسريعاتنا الجاهزة حتى لا يكون

ذلك مباغتة لكم واشكركم على حضوركم .

- فيشر : نشكركم على اخبارنا بذلك وسننظر ماذا ستكون النتائج .
- الزعيم : اية نتائج ؟**
- فيشر : أقصد أن علينا أن نتخذ الخطوات اللازمة لحماية مصالحنا .
- الزعيم : نعمى مصالحنا ومصالحكم كذلك .**
- فيشر : أحب أن اسأل حول ما اذا كان الامكان حل فرق التحرى الآن .
- الزعيم : هذا يعود لكم لان اعمالكم ستقتصر على الآبار الحالية فقط .**
- فيشر : لدينا منظمات كبيرة تعمل فى التحرى وهى متوقفة عن العمل .
- الزعيم : هذا يعود لكم ونحن نعمل على حماية حقنا .**
- فيشر : نحن ايضا سنحاول حماية حقنا .
- الزعيم : اليس عندكم شيئا جديدا ؟**
- فيشر : كلا .

(استغرق الاجتماع خمس ساعات ونصف الساعة)



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

(NEC)
HD9576
.I722
I795
1961